كِتابُ

مَنْ أُلْقِمَ الحَجَرَ إذْ كَذَبَ وَفَجَرَ

وَأسْقَطَ عَدَالَةَ مَنْ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ ((مَا لَهُ أهَجَرَ؟))



الخزانة الجزائرية للتراث ، 1438هـ - 2017م

ISBN: 978-9931-667-01-8

الإيداع القانوني: 05 ، 2017

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى:

1440هـ - 2019م

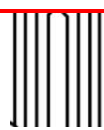


الجزائر – الجزائر العاصمة – المحمدية – الصنوبر البحري – شارع عمر عيدروسي رقم 02

هاتف فاكس: 021210808 جوال: 0663906818 / 0661996818 / 0550728605

0550825602 / 0557140712

بريد إلكتروني: khizanadz@gmail.com



مطبوعات الخزانة الجزائرية للتراث (11)

كتاب



وأسقط عدالة من قال من الصحابة ((ما له أهجر؟))

كتاب في الرد على الرافضة

في استدلالهم بحديث «الرزية» على الطعن في الصحابة رضي الله عنهم

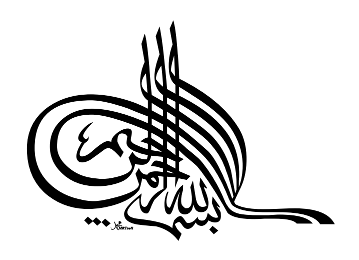
للإمام الحافظ

أبي الخطاب عمر بن الحسن ابن دحية الأندلسي

(ت 633 هـ)

تحقيق ودراسة

ليامين بن قدور امكراز العنابي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذِّي اختار نَبيَّه مِن صَفوة الصَّفوهْ، وجعل له أصحابًا وأنصارًا وأعوانًا هم خِيَارُ النُّخبهْ، والصَّلاة والسلام على مَن كمَّل الله به الدِّينَ وأتَمَّ به النِّعمَهْ، وعلى آله وصحبه الذين لم يَحْتَجْ -لِكَمالِهم- أنْ يُسَوِّد لهم كتابا أو يملي عليهم وصيَّهْ.

أما بعد:

فهذه رسالة صغيرة الحجم، كثيرة الفائدة -لعالم مِن علماء المغرب الإسلامي، اشتهر اسمه، وذاع صيته- تتناول شبهة قديمة حديثة، يَلُوكُها ويَمْضَغُها أذناب الروافض، يسعون بها -كعادتهم- إلى الطعن في أكابر صحابة النبي ﷺ، حتى يهدموا الدِّين -بزعمهم-، فتارة يتناولون بالسُّوء أمَّنا الطاهرة عائشة رضي الله عنها، وتارة خلفاءَ رسول الله ﷺ، وأخرى حفاظَ الحديث وحملةَ الوحي.

وشُبَهُهُم وأفكارُهم الخبيثةُ لم تكن لتنطلي على عوام المسلمين لولا بُعدهم عن قراءة دواوين السنة، وانشغالهم بتتبع قنوات الرفض.

أما الشُّبه المطروقة في هذه الرسالة؛ فهي استدلالهم بـ«**حديث الرَّزية**» أو «**حديث الوصية**»، على الطعن في خليفة رسول الله ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه، بل الطعن في جملة مِن أصحابه الملازمين له، وسأسوق في هذه المقدمة شُبَهَهم مختصرة، وأذكر -إن شاء الله- جملةً مِن الأقوال في الردِّ عليهم.

أما «**حديث الرزية**» أو «**الوصية**»[1]؛ **فأخرجه البخاري ومسلم في «صحيحيهما»**[2] **من طريق سعيد بن جبير، سمع ابن عباس رضي الله عنهما يقول:**

يوم الخميس، وما يوم الخميس، ثم بكى حتى بَلَّ دمعُهُ الحصى.

قلت: يا ابن عباس؛ ما يوم الخميس؟

قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعُهُ [يوم الخميس]، فقال: «ائتوني بِكَتِفٍ [-وفي رواية: كِتَابا-] أكتُبْ لكم كِتابًا لا تَضِلُّوا بعده أبدًا».

فتنازعوا -ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازعٌ- فقالوا[3]: ما له [وفي رواية: ما شأنه] أهَجَر!؟ استفهِموه؟ [-وفي رواية: هَجَرَ رسول الله ﷺ-] [وفي رواية: يَهْجُرُ]، [فذهبوا يَرُدُّونَ [وفي رواية: يعيدون[4]] عليه].

---

(1) أوردتُ أصل الحديث من الصحيح، وذكرتُ فيه الزيادات والاختلافات المُؤثرة، فما كان منها في «الصحيحين» أشرت إليه في أول عزو، وعليه فما كان بين قوسين غير معزو فهو عندهما أو عند أحدهما، وما كان مِن غيرهما فذكرته في موضعه معزوا إلى مُخَرِّجه.

(2) صحيح البخاري (3168) واللفظ له، و(3053) وفيه زيادة (يوم الخميس) ورواية (كتابا)، ورواية (هجر رسول الله ﷺ) على الإخبار، و(4431) وفيه زيادة: (فذهبوا يردون عليه) ورواية (دعوني) ورواية (وأوصاهم)، وصحيح مسلم (1637) وعنده رواية (ما شأنه)، ورواية (يهجر).

(3) ليس في رواية صحيحة مسندة أنَّ القائل هو عمر بن الخطاب، كما يزعم الشيعة، ويتمسك بعضهم بقول ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (6/ 19)، وفيه: «فقال عمر: إنَّ الرجل ليهجر»، وهذا تدليس منهم وكذب، لأنَّ ابن تيمية ساق قول المخالف للرد عليه، فقد صدَّره بقوله: «**قال الرافضي**: وروى أصحاب الصحاح ... فقال عمر ...»، ثم ذكر توجيها لهذا الكلام بقوله (6/ 24): «فشك في ذلك ولم يجزم بأنه هجر، والشك جائز على عمر، فإنه لا معصوم إلا النبي ﷺ»، وهذه جادة العلماء قديما وحديثا يفسرون ويوجهون الأخبار -وإن كانت ضعيفة- ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، لكن هذه الرواية -عند التحرير- لا تثبت، والله أعلم.

(4) مسند أحمد بن حنبل (1935).

فقال: «ذروني» [-وفي رواية: «دعوني»-]، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه».

فأمرهم [-وفي رواية: وأوصاهم-] بثلاثٍ، قال:

«أَخْرِجوا المشركين مِن جزيرة العرب، وأَجيزوا الوَفْدَ بنحو ما كنتُ أُجيزهم».

والثالثة إما أنْ سكت عنها، وإما أنْ قالها فنسيتها.

قال سفيان -أحد رواة الحديث-: هذا مِن قول سليمان.

ومن طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس[1]، قال:

لما حُضِرَ رسول الله ﷺ [-وفي رواية: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعُهُ-] وفي البيت رجالٌ [فيهم عمر بن الخطاب]، فقال النبي ﷺ: «هَلُمُّوا [-وفي رواية: «ائتوني بكتاب»-] أكتب لكم كتابا لا تَضِلُّوا بعده».

فقال بعضهم [-وفي رواية: قال عمر-]: إنَّ رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله.

فاختلف أهل البيت واختصموا [-وفي رواية: وكثر اللَّغَط-] فمنهم مَن يقول: قَرِّبوا يكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، ومنهم مَن يقول غير ذلك [-وفي رواية: ومنهم مَن يقول ما قال عمر[2]-].

---

(1) صحيح البخاري (4432) واللفظ له، و(114) وفيه رواية (لما اشتد ...)، ورواية (ائتوني بكتاب)، ورواية (قال عمر)، ورواية (وكثر اللغط)، وزيادة (عني ولا ينبغي ...)، و(5669) وعنده زيادة (فيهم عمر بن الخطاب)، ورواية (ومنهم من يقول ما قال عمر)، وصحيح مسلم (1637).

(2) واضح أنَّ هذه الرواية تُحمل على ما قبلها، وأنَّ المراد بقوله: «ما قال عمر» هو: «إنَّ رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله»، لكنَّ الرافضة يدلسون كعادتهم، ويحملون الرواية على ما ورد في الحديث الآخر، فحملوا عبارة: «ومنهم مَن يقول ما قال عمر» على «فقالوا: ما له أهجر؟»، ويجعلونه دليلا على طعن عمر في النبي ﷺ، وهذا يُبين ضعف حجتهم، وسعيهم للاستكثار مِن دون طائل.

فلما أكثروا اللَّغو والاختلاف [وغُمَّ رسول الله ﷺ[1]]، قال رسول الله ﷺ: «قوموا [عني ولا ينبغي عندي التنازع]».

قال عبيد الله، فكان يقول ابن عباس: «إنَّ الرَّزِيَةَ كُلَّ الرَّزِيَةِ ما حال بين رسول الله ﷺ وبَيْن أنْ يكتب لهم ذلك الكتاب، لاختلافهم ولَغَطِهِم».

فأما الشبهة الأولى:

فهي أنَّ الروافض اتهموا الصحابة رضي الله عنهم بالطعن في النبي ﷺ بوصفه بـ «الهُجْرِ» وهو «الهَذَيان»، قالوا بزعمهم: فإذا طعنوا في نبيهم فقد سقطت عدالتهم، وهم حينئذ أولى بأن يَمْنعوا وصيته ويكتموها ويخالفوا أمره.

والجواب عنها بما ورد في هذا الكتاب وغيرِه[2]:

* أنَّ الثابت في روايات الحديث قوله: «أَهَجَرَ» على الاستفهام، فروايات الإخبار: «هَجَرَ» و«يَهْجُرُ» مرجوحة[3]، وعليه:

* فقوله: «أَهَجَرَ» لفظه لفظ الاستفهام، ومعناه الإنكار، وهذا وارد بكثرة في كتاب

---

(1) مسند أحمد بن حنبل (2990).

(2) ينظر «فتح الباري» لابن حجر العسقلاني؛ شرح الأحاديث (114) (3053) (3168) (4431) (4432) (5669) (7366)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي (ح1637[20])، وبحث بعنوان: «حديث رزية يوم الخميس في الصحيحين، دراسة نقدية تحليلية» لعبد القادر بن مصطفى المحمودي.

(3) قال المصنف -كما سيأتي- (ص:55) بعد أنْ ذكر رواة الاستفهام: «فقطعنا بروايتهم، وقضينا بإسقاط رواية مَن خالفهم، فإنهم اجتمعوا على قولهم: «أَهَجَرَ؟ استفهموه»، وهذا مِن أقطع الحجج وأثبتها دليلا».

وقال ابن حجر في «فتح الباري» (8/ 133): «قد تكلم عياض وغيره على هذا الموضع فأطالوا، ولخَّصَه القرطبي تلخيصا حسنا، ثم لخَّصْتُه مِن كلامه، وحاصله: أنَّ قوله «هَجَرَ» الراجح فيه إثبات همزة الاستفهام، وبفتحات على أنه فعل ماض».

الله[1]، ويتضمن الإقرار بعكس ما يدل عليه اللفظ المستفهَم، فكما تقول لمن تخاطبه: «ما لك أتفعل كذا؟»، أو «أتقول كذا؟»، على معنى أنك لا تقول بذلك ولا ذلك المخاطَب، وهذا الوجه يكون راجعا فيما بين الصحابة ﷺ خطابا لبعضهم بعضا[2]، مع إجماعهم على استحالة الهُجْر عليه، فيكون فحوى خطاب الصحابة بينهم: «نحن كلنا عالمون بأنه لا يَهْجُر، فلِمَ يَمْنَع بعضنا بعضا مِن كِتابه أو خِطابه، استفهِموه تجدوه لم يَهْجُر، كما نحن نعلم مِن حاله ذلك، فنحن جميعا على هذا».

* أو يكون إنكارا على بعض المنافقين الذين كانوا يَغْشَون مجلس النبي ﷺ -وقَلَّ ما يخلو مجلسه منهم- فيحتمل أنْ يكون أحدٌ مِن المنافقين حاضرًا، فكان خطاب الصحابة لذلك الحاضر، فقالوا له: «ما له أهَجَر؟»، على طريق الاستفهام الذي معناه التقريع والإنكار لمن ظَنَّ ذلك، كما يقول الإنسان لِمن يُنكر عليه فعله: «ما لك أتفعلُ كذا وكذا؟»، وأنت تريد إنكار فعله عليه، فيكون المراد ذلك المنافق الحاضر، وليس يكون ذلك لاعتقادهم الهُجْرَ على رسول الله ﷺ، ويكون تقدير الكلام حينئذ: «ما له -عندكم يا منافقين- أهَجَر، استفهموه»، أي: «استفهموه تجدوه لم يَهْجُر».

* أو أنَّ الهمزة في «أَهَجَر» همزة نفي، كقوله -عز وجَلَّ-: ﴿أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ

---

(1) كقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٞ مَّعَ ٱللَّهِ﴾[النمل: 60]، قال المفسرون: «استفهام على طريق الإنكار، أي هل معه معبود سواه أعانه على صنعه؟ بل ليس معه إله». [تفسير البغوي (6/ 172)]

(2) قال في فتح الباري (8/ 133): «ووقوع ذلك -أي: الهُجْر- مِن النبي ﷺ مستحيل لأنه معصوم في صحته ومرضه، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾[النجم: 3]، ولقوله ﷺ: «إني لا أقول في الغضب والرضا إلا حقا»، وإذا عُرِف ذلك، فإنما قاله مَن قاله مُنكِرًا على مَن توقف في امتثال أمره بإحضار الكتف والدواة، فكأنه قال: كيف تتوقف؟ أتظن أنه كغيره يقول الهذيان في مرضه؟ امْتَثِل أمره، وأحضره ما طلب، فإنه لا يقول إلا الحق».

مِنَّآ﴾[الأعراف: 155]، أي: إنك لا تفعل ذلك، فكذلك قولهم: «أَهَجَرَ»، أي: «إنه لا يهجُر»، ولا يليق به ذلك.

* فإذا تعلَّق متعلِّق برواية الإخبار المرجوحة: «هَجَرَ»، أو: «يَهْجُر»، فيحمل ذلك على الحَيرة والدَّهشة التي أصابت القائلين، لِما رأوا مِن مرض رسول الله ﷺ، قال المصنف (ص:61): «وقد يكون ذلك مِن قائله دَهَشًا مِن عظم ما شاهد مِن حال النبي ﷺ وشدةِ وجعه والوصيةِ والاستخلافِ مِن بَعده، وقد يَدْهَش الإنسان في موضعين؛ مِن شدة الخوف، ومِن شدة الفرح، فلا يضبط كلامه، ولا يُثَقِّفُه، فتصدر منه ألفاظ لا تكون مِن مُراده».

* وربما يُحمل ذلك لإسكات الذين لغطوا ورفعوا أصواتهم عنده، فكأنه قال: إنَّ ذلك يؤذيه، ويفضي في العادة إلى الهُجْرِ، وهذا قد يكون صدر مِن بعض مَن قَرُب دخوله في الإسلام، لأنَّ كبار الصحابة وقدماءهم يعلمون أنَّ النبي ﷺ لا تعتريه هذه الأعراض لعصمته.

* وأقوى الأجوبة؛ الجواب الأول، وهو أنَّ الاستفهام في قولهم «أَهَجَر» إنكاري، ويؤيده قولهم بَعدُ: «استفهموه»، أي: ستجدونه لا يَهْجُر، ولا يجوز وصفه بذلك لعصمته، ولذلك لم يُنكر النبي ﷺ ولا الصحابة هذه اللفظة، فالنبي ﷺ لا يجوز له السكوت عن البيان، ولو كان في كلامهم محذور شرعي لبادر ﷺ إلى إنكاره وبيانه، والصحابة خيرة خلق الله بعد أنبيائه، وما كانوا ليتواطئوا على السكوت على هذه اللفظة لو تضمنت الطعن في النبي ﷺ.

ومِن العجيب أنَّ الرافضة أقاموا الدنيا على هذه الكلمة المُحتمِلة، وملئوا بها كتبهم ومنتدياتهم، مسقطين عدالة الصحابة لإساءتهم الأدب -بزعمهم- مع رسول الله ﷺ،

وتناسوا أنَّ مِن أصول دينهم الطعن في عرضه الشريف بطعنهم في زوجته الطاهرة أم المؤمنين عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فتشغيبهم بمثل هذه الشبه المتهافتة لإسقاط عدالة الصحابة لا وزن له أمام طعنهم الصريحِ الموجبِ لِردَّتهم.

قال إمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس -رحمه الله-:

«مَن سبَّ عائشة قُتِل، قيل له: لِمَ يُقتل في عائشة؟ قال: لأنَّ الله -تعالى- يقول في عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: ﴿ يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[النور: 17]، فمَن رماها فقد خالف القرآن، ومَن خالف القرآن قُتِل؟».

قال ابن حزم - رحمه الله -: «قول مالك هاهنا صحيح، وهي ردة تامة، وتكذيب لله تعالى في قطعه ببراءتها»[1].

وقال ابن العربي المالكي -تعليقا على قول الإمام مالك-: «إنَّ أهل الإفك رَمَوْا عائشة المطهَّرة بالفاحشة، فبرَّأها الله، فكلُّ مَن سبَّها بما بَرَّأها الله منه فهو مُكَذِّب لله، ومَن كذَّب الله فهو كافر، فهذا طريق قول مالك، وهي سبيل لائحة لأهل البصائر»[2].

وأما الشبهة الثانية:

وهي زعمهم أنَّ ابن عباس أراد عُمَرَ بن الخطاب -رضي الله عنهم جميعا- بقوله: «إنَّ الرَّزية كل الرَّزية، ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه»، وأنَّه كان سببا في منع الوصية لعلي بالخلافة، حسدا منه وحرصا على الولاية، وخوفا على ضياعها مِن يده.

---

(1) المحلى (12/ 440).

(2) أحكام القرآن (3/ 366).

والجواب من وجوه:

الأول: أنَّ ما حال بين الرسول ﷺ وكتابه هو اللَّغط والاختلاف، وهو سبب ارتفاع البركة، وقد جاء مصرحا به في رواية البخاري (4432) وفيه: «إنَّ الرزية كل الرزية، ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أنْ يكتب لهم ذلك الكتاب، **لاختلافهم ولغطهم**»، وجرت العادة بذلك عند وقوع التنازع والتشاجر، وفي الحديث الصحيح: أنَّه ﷺ خرج يخبرهم بليلة القدر، فرأى رجلين يختصمان فرُفِعت[1].

الثاني: أنَّ عليا نفسَه لم يفهم مِن الكتاب كونه وصيةً، فقد روى البخاري في صحيحه (4447) عن عبد الله بن عباس: أنَّ علي بن أبي طالب رضي الله عنه خرج مِن عند رسول الله ﷺ في وجعه الذي توفي فيه، فقال الناس: يا أبا حسن، كيف أصبح رسول الله ﷺ؟، فقال: أصبح بحمد الله بارئا، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب، فقال له: أنت -والله- بعد ثلاثٍ عبدُ العصا، وإني -والله- لأرى رسول الله ﷺ سوف يتوفى مِن وجعه هذا، إني لأعرف وجوه بني عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول الله ﷺ **فلنسأله فيمن هذا الأمر؟ إنْ كان فينا عَلِمْنا ذلك، وإن كان في غيرنا عَلِمْنَاه، فأوصى بنا، فقال عليٌّ: إنا -والله- لئن سَأَلْنَاها رسولَ الله ﷺ فمَنَعَنَاها لا يعطيناها الناس بعده، وإني -والله- لا أسألها رسول الله ﷺ**».

فهذا عليٌّ رضي الله عنه خشي سؤال النبيِّ ﷺ خوفا مِن المنع، ولو كان متيقِّنا لسأله، ولَمَا منعه أحد مِن ذلك.

وحادثة «الرزية» كانت يوم الخميس، وتوفي النبي ﷺ يوم الاثنين، وذكر ابن

(1) فتح الباري (8/ 133).

إسحاق عن الزهري: أنَّ قصة محاورة عليٍّ والعباس كانت يوم قبض النبي ﷺ[1]، فهي بعد حادثة «الرزية»، فلو عَلِم عليٌّ أنَّ النبي ﷺ أراد الوصية له، ثُم حيل بينه وبينها، ما كان ليتوانى عن السؤال مرة أخرى، ومحاورته مع العباس دليل على شكه في الأمر، فكيف يُؤَكِّد مَن بَعْدَه ما تردد فيه هو نفسُه.

الثالث: أنَّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال ذلك شفقة على النبيِّ ﷺ، لا خوفا على الولاية، قال الإمام البيهقي في كتابه «دلائل النبوة» (7/ 184): «قصد عمر بن الخطاب رضي الله عنه بما قال التخفيفَ على رسول الله ﷺ حين رآه قد غلب عليه الوجع[2]، ولو كان ما يريد

---

(1) فتح الباري (8/ 143).

(2) وهذا دَيْدَنه رضي الله عنه، فقد كان يتأذى لغضب رسول الله ﷺ ويشفق عليه، ويسعى جاهدا لترضيته، ففي الصحيح عن أنس بن مالك قال: «سألوا رسول الله ﷺ حتى أحفوه المسألةَ، فغضب فصعد المنبر، فقال: «لا تسألوني اليوم عن شيء إلا بينته لكم»، فجعلتُ أنظر يمينا وشمالا، فإذا كل رجل لافٌّ رأسه في ثوبه يبكي، فإذا رجل كان إذا لاحَى الرجالَ يُدعى لغير أبيه، فقال: يا رسول الله مَن أبي؟ قال: «حذافة»، **[فبرك عمر على ركبتيه]، ثم أنشأ عمر، فقال: رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد ﷺ رسولا، نعوذ بالله من الفتن [فسكت رسول الله ﷺ حين قال عمر ذلك]**»، وفي رواية أبي موسى للحديث: «**فلما رأى عمر ما بوجه رسول الله ﷺ مِن الغضب قال: إنا نتوب إلى الله عز وجل**». [صحيح البخاري (6362) (93) (7294) (7291)].

وفي صحيح البخاري أيضا (2468) في قصة إيلاء النبي ﷺ مِن نسائه، عن ابن عباس يرويه عن عمر ابن الخطاب، وفيه: «كنا تحدثنا أنَّ غسان تُنْعِل النِّعال لغزونا، فنزل صاحبي يوم نوبته، فرجع عشاء، فضرب بابي ضربا شديدا، وقال: أنائم هو؟ ففزعت، فخرجتُ إليه، وقال: حَدَث أمر عظيم، قلت: ما هو؟ أجاءت غسان؟ قال: لا، بل أعظم منه وأطول، طلَّق رسول الله ﷺ نساءه، قال: قد خابت حفصة وخسرت، كنتُ أظن أنَّ هذا يوشك أن يكون، فجمعتُ عليَّ ثيابي، فصليت صلاة الفجر مع النبي ﷺ، فدخل مَشْرُبَة له، فاعتزل فيها، فدخلتُ على حفصة، فإذا هي تبكي، قلت: ما يبكيك؟ أولم أكن حذَّرْتُكِ؟ أطلقكن رسول الله ﷺ؟، قالت: لا أدري، هو ذا في المشربة، فخرجتُ، فجئت المنبر، فإذا =

النبيُّ ﷺ أنْ يكتب لهم شيئا مفروضا لا يستغنون عنه لم يتركه باختلافهم ولغطهم، لقول الله -عز وجل-: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾[المائدة: 67]، كما لم يترك تبليغ غيره بمخالفة مَن خالفه ومعاداة مَن عاداه، ...»، إلى أنْ قال: «وفي نصِّ رسول الله ﷺ على جميع ذلك في مرض موته -مع شدة وعكه- مما يشق عليه، فرأى عمر بن الخطاب رضي الله عنه الاقتصار على ما سبق بيانه نصا أو دلالة تخفيفا على رسول الله ﷺ».

الرابع: أنَّ امتناع عمر رضي الله عنه فيه مِن فقهه وقوة عقله، لأنه خشي أن يجد المنافقون والمرجفون سبيلا إلى الطعن فيما يكتبه ﷺ على تلك الحالة:

قال الخطابي -رحمه الله-: «لم يتوهم عمر الغلط فيما كان النبي ﷺ يريد كتابته، بل امتناعه محمول على أنه لما رأى ما هو فيه من الكرب وحضور الموت، خشي أن يجد المنافقون سبيلا إلى الطعن فيما يكتبه، وإلى حمله على تلك الحالة التي جرت العادة فيها بوقوع بعض ما يخالف الاتفاق، فكان ذلك سبب توقف عمر، لا أنه تعمد

= حوله رهط يبكي بعضهم، فجلستُ معهم قليلا، ثم غلبني ما أجد، فجئت المشربة التي هو فيها، فقلت لغلام له أسود: استأذِنْ لعمر، فدخل، فكلم النبي ﷺ، ثم خرج فقال: ذكرْتُك له، فصَمتَ، فانصرفتُ، حتى جلست مع الرهط الذين عند المنبر، ثم غلبني ما أجد، فجئتُ -فذكر مثله- فجلستُ مع الرهط الذين عند المنبر، ثم غلبني ما أجد، فجئت الغلام، فقلت: استأذن لعمر -فذكر مثله- فلما وليت منصرفا، فإذا الغلام يدعوني، قال: أذن لك رسول الله ﷺ، فدخلتُ عليه، فإذا هو مضطجع على رمال حصير، ليس بينه وبينه فراش، قد أثَّر الرمال بجنبه، متكئ على وسادة مِن أَدَم حشوها ليف، فسلمتُ عليه، ثم قلت وأنا قائم: طلقتَ نساءك؟ فرفع بصره إلي، فقال: «لا»، **ثم قلت وأنا قائم أَسْتَأْنِسُ: يا رسول الله، لو رأيتني وكنا معشر قريش نغلب النساء، فلما قدمنا على قوم تغلبهم نساؤهم -فذكره- فتبسم النبي ﷺ، ثم قلت: لو رأيتني، ودخلت على حفصة، فقلت: لا يغرنك أنْ كانت جارتك هي أوضأ منك، وأحب إلى النبي ﷺ - يريد عائشة - فتبسم أخرى، فجلستُ حين رأيته تبسم،** ثم رفعتُ بصري في بيته، فوالله ما رأيت فيه شيئا يرد البصر غير أهبة ثلاثة، فقلت: ادع الله فليوسع على أمتك ...».، الحديث.

مخالفة قول النبي ﷺ، ولا جواز وقوع الغلط عليه، حاشا وكلا»[1].

الخامس: ورد في بعض الأخبار أنَّ عمر رضي الله عنه تمنَّى لو سمَّى لهم رسول الله ﷺ الخليفةَ بعده، فكيف يمنع كتابا فيه ذلك: فروى ابن ماجه[2] عن مرة بن شراحيل، قال: قال عمر: «ثلاث لأن يكون رسول الله ﷺ بيَّنَهن لنا أحب إليَّ مِن الدنيا وما فيها: الكلالة، والخلافة، والربا».

السادس: لو كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حريصا على الولاية مَا ردَّها إذ قُدمت له وعرضت عليه بعد وفاة النبي ﷺ مباشرة، فقد قال أبو بكر لما اجتمع المهاجرون والأنصار في سقيفة بني ساعدة[3]: «بايعوا عمر أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمر: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا، وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه، وبايعه الناس».

فهذا يدل على بُعد عمر عن طلب الرئاسة والولاية، فكيف يُتَّهم بأنه سعى في التشويش على النبي ﷺ لَمَّا أراد أن يوصي، حتى يمنع غيره منها.

وأما ما يختص بالوصية ذاتها، فالرَّد على الرافضة مِن وجوه أيضا، وهي تمام الأولى:

الوجه السابع: أنَّ الوصية لم تكن حَتْمًا أو وَحْيًا، وإلا لَمَا حال دون تبليغها شيء، ولو قال قائل إنَّ النبي ﷺ مُنع قَهْرًا وغلبةً فقد افترى إثما عظيما وزعم أنَّ النبي ﷺ لم يُبَلِّغ ما أمره الله به، وأنَّ الله لم يُكمل دينه.

---

(1) فتح الباري (8/ 134).

(2) (2727)، وإسناده منقطع بين مرة وعمر بن الخطاب.

(3) صحيح البخاري (3668).

قال البيهقي[1]: «لو كان ما يريد النبي ﷺ أن يكتب لهم شيئا مفروضا لا يستغنون عنه؛ لم يتركه باختلافهم ولَغَطهم، لقول الله -عز وجل-: ﴿بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: 67]، كما لم يترك تبليغ غيرِه بمخالفة مَن خالفه ومعاداة مَن عاداه».

وقال المازري[2]: «إنما جاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب -مع صريح أمره لهم بذلك- لأنَّ الأوامر قد يُقارنها ما ينقلها مِن الوجوب، فكأنه ظهرت منه قرينة دَلَّت على أنَّ الأمر ليس على التحتم، بل على الاختيار، فاختلف اجتهادهم، وصَمَّمَ عمر على الامتناع لِما قام عنده مِن القرائن بأنه ﷺ قال ذلك عن غير قصد جازم، وعَزْمُه ﷺ كان إما بالوحي وإما بالاجتهاد وكذلك تَرْكُه؛ إنْ كان بالوحي فبالوحي، وإلا فبالاجتهاد أيضا».

وقال ابن حجر[3]: «دَلَّ أمرُه لهم بالقيام على أنَّ أمرَه الأول كان على الاختيار، ولهذا عاش ﷺ بعد ذلك أياما ولم يعاود أمرَهم بذلك، ولو كان واجبا لم يتركه لاختلافهم، لأنه لم يترك التبليغ لمخالفة مَن خالف، وقد كان الصحابة يراجعونه في بعض الأمور ما لم يجزم بالأمر، فإذا عَزَمَ امتثلوا».

الوجه الثامن: قد ورد في حديث الباب أنَّ النبي ﷺ أوصى بوصايا، وأَمْرُ الخلافةِ أعظم مما وصَّى به، فلو أراده لنطق به كما نطق بالأخرى، ففي حديث الباب أنه أمرهم بثلاث، منها: «أخرجوا المشركين مِن جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، فما الذي يمنعه مِن القول: أوصي لعلي بالخلافة بعدي.

---

(1) دلائل النبوة (7/ 184).

(2) فتح الباري (8/ 133-134).

(3) فتح الباري (1/ 209).

قال ابن حجر[1]: «هذا يدل على أنَّ الذي أراد أنْ يكتبه لم يكن أمرا متحتما، لأنه لو كان مما أمر بتبليغه لم يكن يتركه لوقوع اختلافهم، ولَعَاقب الله مَن حال بينه وبين تبليغه، ولَبَلَّغه لهم لفظا كما أوصاهم بإخراج المشركين، وغير ذلك».

الوجه التاسع: قد عاش النبي ﷺ بعد هذه القصة أيّاما، وحَفِظ الصحابة عنه أشياء لفظا؛ ولو أراد الوصية بالخلافة لعلي رضي الله عنه لتكلم بها لفظا كما تكلم بالأخرى، قال ابن حجر[2]: «وقد عاش بعد هذه المقالة أياما، وحفظوا عنه أشياء لفظا، فيحتمل أن يكون مجموعها ما أراد أن يكتبه، والله أعلم».اهـ، وقد جمع الأئمة بعض هذه الوصايا، وذكروها بيانا للوصية الثالثة التي نسيها الراوي في حديث الباب:

فقال ابن بطال[3]: «قال المهلب: وأما الثالثة التي نسيها المحدث فهي: إنفاذ جيش أسامة، وكان المسلمون اختلفوا في ذلك على أبي بكر، فأعلمهم أنَّ النبيَّ ﷺ عَهِد بذلك عند موته، وفيه دليل أنَّ الوصية المدعاة لعلي باطلة؛ لأنه لو كان وصِيًّا كما زعموا لَعَلِمَ قصة جيش أسامة كما عَلِم ذلك أبو بكر، وما جَهِلَه».اهـ

وقال القاضي عياض[4]: «وقد يحتمل هذا قوله – عليه السلام –: «لا تتخذوا قبري وثنًا يعبد»، فقد ذكر مالك في الموطأ معناه مع إجلاء اليهود مِن حديث عمر رضي الله عنه، وقال: آخِر ما تكلم به رسول الله ﷺ قوله: «قاتل الله اليهود، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد، لا يبقين دينان بأرض العرب»اهـ.

(1) فتح الباري (8/ 134).

(2) فتح الباري (8/ 134).

(3) شرح صحيح البخاري (5/ 215).

(4) إكمال المعلم (5/ 383).

وقال الداودي: «الثالثة: الوصية بالقرآن»، وبه جزم ابن التين[1].

وقال ابن حجر[2]: يحتمل أن يكون ما وقع في حديث أنس؛ أنها قوله: «الصلاة وما ملكت أيمانكم».

وقال القسطلاني[3]: «ووقع في صحيح ابن حبان ما يرشد إلى أنـها الوصية بالأرحام».

وفي مصنف عبد الرزاق[4] عن ابن جريج: قال: بلغني أنَّ النبي ﷺ أوصى عند موته: «بأن لا يُترك يهوديٌّ ولا نصرانيٌّ بأرض الحجاز، وأن يُمضى جيش أسامة إلى الشام، وأوصى بالقبط خيرا فإن لهم قرابة».

الوجه العاشر: لو سُلِّم أنَّ النبي ﷺ أراد بوصيته الاستخلاف لكان استخلف أبا بكر، فقد وردت روايات أخرى فيها التصريح بذلك:

ففي الصحيحين[5] مِن حديث عائشة، قالت: قال لي رسول الله ﷺ في مرضه: «ادعي لي أبا بكر أباكِ، وأخاكِ، حتى أكتب كتابا، فإني أخاف أن يتمنى متمَنٍّ، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

ولذلك قال البيهقي[6] في شرح حديث الباب: «إنما أراد ما حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله أن يكتب استخلاف أبي بكر، ثم ترك كتابته اعتمادا على ما علم مِن تقدير الله -تعالى- ذلك، كما هَمَّ به في ابتداء مرضه حين قال: «وارأساه»، ثم بدا له أنْ

---

(1) فتح الباري (8/ 135).

(2) فتح الباري (8/ 135).

(3) إرشاد الساري (5/ 170).

(4) (6/ 57-58).

(5) البخاري (5666) ومسلم (2387) واللفظ له.

(6) دلائل النبوة (7/ 184).

لا يكتب، وقال: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، ثم نبَّه أمته على خلافته باستخلافه إياه في الصلاة حين عجز عن حضورها».

ووجه أخير: في ردِّ زعمهم أنَّ ابنَ عباس أراد بالرَّزِيَّة فِعْلَ عمر بن الخطاب:

والردُّ مِن وجهين:

أحدهما: أنَّ «الرزية» في الاختلاف واللغط، كما جاء مصرحا به، ففي رواية البخاري (4432): «إنَّ الرزية كل الرزية، ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أنْ يكتب لهم ذلك الكتاب، **لاختلافهم ولغطهم**».

الثاني: أنَّ ابن عباس لم يُعهد منه في عمر بن الخطاب إلا كلامُ حب وإجلال وهيبة، فهو القائل: «شهد عندي رجال مَرْضِيُّون وأرضاهم عندي عمر»[1]، والقائل أيضا: «مكثتُ سَنةً وأنا أريد أنْ أسأل عمر عن آية، فلا أستطيع أن أسأله هيبة له»[2]، كيف لا، وعمر يتعاهده مِن صغره ويُقَرِّبه، قال ابن عباس: «كان عمر يُدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضهم: لِمَ تُدخل هذا الفتى معنا ولنا أبناء مثله؟ فقال: «إنه ممن قد علمتم»، قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رُئِيته دعاني يومئذ إلا لِيُرِيَهم مني...»[3]، ولا زال ابن عباس قريبا منه، حتى قال: «أنا أوَّل مَن أتى عمر حين طُعن».

ولم يُنقل عنه فيه تَنَقُّصٌ لا تصريحا ولا تلويحا، فكيف يُحمل قوله «إنَّ الرزية ...» في هذا الخبر على فِعل عمر، بل يُحمل كلامه -عند الاشتباه- على المعهود منه.

فبهذه الوجوه يتبين تهافت هذه الشبه، بل فيها الطعن الصريح في النبي ﷺ، إذْ إنَّ

---

(1) صحيح البخاري (581).

(2) صحيح مسلم (1479).

(3) صحيح البخاري (4294).

تركه الكتابة مع أمره بها إما أن يكون باختيار وعقل، وإما أن يكون قهرا أو غفلة:

فإن كانت الأولى -وهي عقيدة أهل السنة- فلا إشكال في ترك الوصية لأمور رآها النبي ﷺ وترجَّحت لديه باجتهاد أو بنزول وحي.

وإن كانت الثانية -وهي عقيدة الروافض- فهذا طعن صريح في المعصوم ﷺ واتهامٌ له بالعجز أو التقصير أو الغفلة عن إنفاذ أحكام الله -عز وجل-.

ثم نقول للرافضة، لو سلمنا لكم أنَّ النبيَّ أراد الوصية لعليٍّ رضي الله عنه ثم حيل بينه وبينها فلم تشتهر لهذا السبب، ففي هذا هدم لأصولكم، فإنه إنْ كان أوصى له مِن قبل فما فائدة تشغيبكم وحزنكم على موجودٍ غيرِ مفقود، وإنْ لم يكن أوصى وكان عمر سببا في ضياع الوصيةِ؛ فقد هُدم دين الروافض المبني على الوصاية.

قال ابن تيمية في «منهاج السنة» (6/ 25): «مَن توهم أنَّ هذا الكتاب كان بخلافة علي، فهو ضالٌّ باتفاق عامة الناس مِن علماء السنة والشيعة، أمَّا أهل السنة فمتفقون على تفضيل أبي بكر وتقديمه، وأما الشيعة القائلون بأنَّ عليا كان هو المستحِقُّ للإمامة، فيقولون: إنه قد نصَّ على إمامته قبل ذلك نَصًّا جَلِيًّا ظاهرا معروفا، وحينئذ فلم يكن يحتاج إلى كتاب».اهـ

هذا ونسأل الله أنْ يَكُفَّ شَرَّ الروافض -فهم داءُ الأمة وسبب خرابها، ومِعوَل هدمها على مرِّ العصور- وأنْ يردَّ هذه الأمة إلى دينها ردًّا جميلا، إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وكتب

ليامين بن قدور العنابي الجزائري

المقدمة الدراسية:

أهميَّة الكتاب وقيمته العلمية، والدافع وراء نشره:

تتجلى أهمية الكتاب العظمى في ردِّ شبهة تتعلق بعدالة أصحاب رسول الله ﷺ، وهم حَمَلة الدين، وبهم وصل إلينا، وبجهادهم ننعم اليوم بإسلامنا، فهذا الكتاب على صِغَر حجمه يتناول قضيةً كبيرةً، وقد قال مؤلفه (ص47):

«هذه مسألة عظيمة الجدوى، تحتاج إلى شرح وبيان في الفتوى، وهي أكبر متعلَّق الروافض في ذمِّ الصحابة الكرام».

هذا وقد اشتمل الكتاب -مع صِغَر حجمه- على فوائد، في مواضيع شتى:

* ففي العقيدة: **بيان اعتقاد أهل السنة في الصحابة**: كقوله (ص:58): «هذا معتقدنا فيهم، ولو أسأنا بهم الظن لبَطَلَت الشريعة المنقولة على ألسنتهم، ولو بطلت لبطل قوله -تعالى- في دينه: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾، بل ظهرْ، ورَووه واشتهرْ، وعاد كالشمس لا كضوء القمرْ».

* **وفي الحديث وعلومه:**

سوقُ أحاديثَ بالإسناد؛ كإسناده لصحيح البخاري، قال (ص:51): «حدثنا غير واحد من شيوخنا بالأندلس وخراسان منهم المحرز لِقَصَبِ السَّبْقِ في كل خير الفقيه الأستاذ الفاضل أبو بكر محمد بن خير قراءة مني عليه بمسجده بإشبيلية، في شهر صفر سنة ثلاث وسبعين وخمس مائة، ...».

ذِكرُ إجماعات المحدثين في الحكم على بعض الأحاديث؛ كقوله (ص:49): «كما ثبت بإجماع أهل النقل وحُفَّاظ الآثار»، وقوله (ص:50): «ولا خلاف في صحتها بإجماع

العلماء الأثبات»، وقوله (ص:68): «وللحديث طرق بألفاظ وزيادات كلها صحيحة بإجماع أهل النقل»، وقوله (ص:69): «وهو حديث مجمع على صحته».

ذِكرُ أوصافٍ لبعض الأبواب؛ كقوله (ص:51): «أسقطها البخاري في «باب كراهية الاختلاف» في «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة»، **وهو آخر الديوان**»، أي: آخر كتاب الصحيح.

ذِكر اختلاف الروايات والترجيح بينها: كذكرِه (ص:54) الاختلاف في لفظ «أَهَجَر» وردِّه لرواية الإخبار «هَجَر»، والاختلاف (ص:65) في لفظة: «عَقِر الرَّجل»، وكذا بيانه (ص:66) التصحيف في رواية أبي ذر الهروي «أو آتيه»، وأنَّ صوابها «وابنه».

الحكم على الرواة: كقوله (ص:55): «حافظ أهل زمانه: أبو بكر محمد بن شهاب الزُّهري»، و«سفيان بن عيينة -وهو غير مدافَع في علم القرآن والحديث-»، و«حافظ أهل زمانه أيضا: أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة»، وقوله (ص:71): «وابن إسحاق «صاحب السيرة» قد كذَّبه هشام بن عروة وإمام دار الهجرة مالك بن أنس وغيرهما، فسقط قوله، ولذلك لم يُخَرِّج هذا الحديثَ أهلُ «الصحيح»».

كما يؤخذ مِن النسخة الاختلاف في ضبط بعض الأعلام: كضبطه (ص:45) «دحية» بفتح الدال وكسرها، وكتابته (معا)، إشارة إلى صحة الضبطين، وكذا (ص:70) في «زمعة» حيث ضبطت في الأصل بفتح الميم وسكونها، وكتب عليه (معا).

*** وفي اللغة والغريب:** كان المؤلف -رحمه الله- يشرح غريب بعض الأحاديث التي يذكرها استشهادا، كغريب حديث «لَلَّه أشد فرحا بتوبة عبده» (ص:61-63)، وغريب حديث قصة وفاة النبي ﷺ (ص:65).

وأما الدافع وراء نشره:

فلكونه لم يَلْقَ حَقَّه مِن العناية، فقد طُبع طبعةً وحيدةً محدودةَ التوزيع، مع ما اعتراها مِن نقائص يأتي بيانها في «نشرات الكتاب السابقة».

ودافع آخر؛ وهو إيجاد مُتعلَّقٍ لإشباع الموضوع بحثا، فيُجمع بين تحقيق الكتاب وإخراجه وبين كتابة مقدمة تتناول موضوعه بمزيد مِن البحث، إذْ إنَّ كثيرا مِن البحوث الجادة لم يُنتفع بها لصغر حجمها ونشرها في غير مظانها مِن المجلات والدوريات الجامعة.

ترجمة مختصرة للمؤلِّف[1]:

* **اسمه ونسبه:** جاء على طرة الكتاب: «إملاء السيد: ...ذي النسبين الطاهرين ... سبط أبي البسام الفاطمي الحسيني مجد الدين أبي الخطاب عمر بن حسن بن علي بن دِحْيَة».

وقوله: «ذي النَّسَبَيْن»: فهو ينتسِب إلى الحسين بن علي رضي الله عنهما مِن جهة أمه، وإلى دحية بن خليفة الكلبي -صاحب رسول الله ﷺ -مِن جهة أبيه.

وقوله: «سبط أبي البسام الفاطمي الحسيني»، فجدُّ أمه عليٌّ -الملقب بالجُمَيِّل- والدته هي ابنة الشريف أبي البسام العلوي.

---

(1) اختصرت معظم الترجمة مِن مقدمة تحقيق الدكتور جمال عزون لكتاب: «الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات»، ومقدمة تحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب لكتاب: «الابتهاج في أحاديث المعراج»، ومقدمة تحقيق «المطرب من أشعار المغرب»، وأضفت ما ورد مِن فوائد في هذا الكتاب، وحليتها بنقول من قلائد الجمان (5/ 192) لتلميذ المصنف ابن الشعار، وسير أعلام النبلاء للذهبي (22/ 389).

و«دحْيَة»: بفتح الدال وكسرها، كذا ضُبطت في النسخة.

*** مولده:**

ولد سنة: 544هـ -وقيل: 546هـ، وقيل: 548هـ، وقيل غير ذلك-، بأعمال «مراكش» ونشأ «بسبتة».

*** شيوخه:**

سمع أبا بكر ابن الجد، وأبا القاسم ابن بشكوال، وأبا عبد الله ابن المجاهد، وأبا عبد الله ابن زرقون، وأبا القاسم ابن حُبيش، وأبا محمد ابن عبيد الله، وطائفة، وذكر أنه سمع من ابن الجوزي.

رحل إلى «تلمسان»، و«تونس»، وحَجَّ، وكَتَب بـ«أصبهان»، و«نيسابور» و«مرو»، و«واسط»، ثم عاد إلى «مصر»، وحدَّث بـ«دمشق» وسمع بها.

حدث بتونس بـ«صحيح مسلم» عن طائفة.

سمع «مسند أحمد» مِن أبي الفتح المندائي بواسط.

وذكر أنه سمع بأصبهان «معجم الطبراني الكبير» من الصيدلاني.

و«كتاب الصلة» على ابن بشكوال.

ذكر المؤلف (ص:51) أنه روى «صحيح البخاري» عن غير واحد بالأندلس وخراسان، منهم أبو بكر محمد بن خير، قراءة منه عليه بمسجده بإشبيلية، في صفر سنة 573هـ.

*** تلاميذه:**

سمع منه ابن الصلاح «الموطأ» بعد سنة 600هـ، وقال: «حدَّثَنا به بأسانيد كثيرة جدا»، وروى عنه بالإجازة شرف الدين اليونيني، وسمع منه ابن الشعار بحلب «موطأ مالك» برواية يحيى بن يحيى الليثي.

*** مقتنياته:**

ذكر المؤلف أنه يملك أصل «كتاب التمهيد» لابن عبد البر، فقال (ص:67): «قال الشافعي: «فيه دليل على خلافة أبي بكر»، حكاه عن الشافعي الإمام أبو عمر ابن عبدالبر في كتاب «التمهيد»، **وعندي منه أصل مؤلفه** رضي الله عنه».

*** كلام العلماء فيه:**

قام الدكتور «جمال عزون» بِجَمع ترجمة مستفيضة للمؤلف، ذَكر ما وقف عليه من كلام أهل العلم القدامى والمعاصرين في بيان حاله، ولخَّصَه في مقدمته[1] بقوله:

«حياة عَلَمٍ أقلُّ ما يُقال إنه أثار ضجة في عصره، جَعَلت أهل العلم ينقسمون نحوه؛ إلى معجَب يشيد بعلمه ومكانته، ومنتقد يرميه في الصميم ويأبى أن يعترف له بفضل أو يشهد له بعلم».

ولخص الدكتور رفعت فوزي أسباب هذا التباين بقوله[2]:

«والقارئ لكتاب ابن دحية يجد في أخلاقه حِدَّة، وخاصة في الرَّدِّ على المخالفين، أو في وصم بعض الرواة الذين لهم روايات تخالف ما ذهب إليه، أو ما لا يرتضيه من الرأي، وربما هذا هو الذي جعل أقرانه -حتى الذين وصفوه بالعلم- يتهمونه ببعض الأمور أو بعض المعايب، فاتهموه أنه غير صادق في انتسابه إلى دحية الكلبي صاحب رسول الله ﷺ، وتارة يتهمونه بأن ادعى سماع ما لم يسمع، والذي سيقرأ كتابه هذا سيدرك أنَّ هذا مِنْ اتهامات الأقران بعضهم لبعض، باستثناء الحِدَّة التي قد تجعل بعض أحكامه متجاوزًا فيها.

---

(1) «الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات» (ص13).

(2) مقدمة تحقيق «الابتهاج في أحاديث المعراج» (ص9).

وربما كان لعدم انتسابه إلى مذهب مِن المذاهب الأربعة وميله إلى المذهب الظاهري ما أَلَّبَ عليه بعض أهل المذاهب وعابوا عليه بعض ما ذهب إليه، والله - تعالى - أعلم».اهـ

*** مؤلفاته:**

قال ابن النجار: «له كتب نفيسة»، وقال عبيد الإسعردي: «له المصنفات الفائقة والمعاني الرائقة»، وقال المقري: «صنف كتبا كثيرة مفيدة جدا»، فمِن مؤلفاته:

1- الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ مِن المعجزات[1].

2- الابتهاج في أحاديث المعراج[2].

3- أداء ما وجب مِن بيان وضع الوضاعين في رجب[3].

4- الارتقاء إلى أفضل الرقى[4].

5- الإرشاد في الحض على طلب الرواية والإسناد[5].

---

(1) طبع بتحقيق الدكتور جمال عزون بمكتبة العمرين العلمية بالإمارات سنة 1420هـ.

(2) طبع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة 1417هـ، وقال د عزون: «اعتمد في تحقيق نص الكتاب وخدمة الحياة فيه على نسخة كوبرلي التي نسخت عام 721هـ، رغم وجود نسخة السليمانية الأقدم نَسخا، إذ كُتبت بعد وفاة المصنف بثلاث وثلاثين سنة».

(3) حققه محمد بن سليمان الفوزان لنيل رسالة الماجستير بجامعة الإمام، عام 1404هـ-1405هـ، ثم حققه الشيخ محمد زهير الشاويش وخرج أحاديثها العلامة محمد ناصر الدين الألباني، وطُبع بالمكتب الإسلامي ببيروت سنة 1419هـ، قال د عزون: «وقد اعتمد الشيخ محمد زهير الشاويش في تحقيقه على النسخة الثانية التي تقدم ذكرها، ويبدو أنه لم ينتبه إلى وجود نسختين أخريين للكتاب».

(4) قال د عزون: «انفرد بذكره ابن الشعار في كتابه عقود الجمان».

(5) قال د عزون: «ذكره ابن دحية في كتابه العلم المشهور [ل2/ ب] ... ثم قال: وقد صنفت في ذلك كتابا سميته الإرشاد على طلب الرواية والإسناد».

6- استيفاء المطلوب في تدبير الحروب(1).

7- أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهلي صفين(2).

8- الانتصار لما صح في البسملة مِن الآثار(3).

9- أنوار المشرقين في تنقيح الصحيحين المشرفين(4).

10- البشارات والإنذارات(5).

11- بلاغات مالك(6).

12- تاريخ الأمم في أنساب العرب والعجم(7).

13- التحقيق في مناقب أبي بكر الصديق(8).

14- تنبيه البصائر في أسماء أم الكبائر(9).

15- التنوير في مولد السراج المنير(10).

---

(1) قال د عزون: «انفرد بذكره صاحب الثبت».

(2) طبع بتحقيق د محمد أمحزون بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1998م.

(3) ذكره مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (8/ 76)، ونقل منه.

(4) ذكره صاحب الثبت، وعبد الله كنون. (د عزون).

(5) ذكره القرطبي في «التذكرة» (3/ 1344)، ونقل منه.

(6) قال المؤلف في العلم المشهور [ل 34/ أ]: «وكذلك البلاغ عند مالك وأصحابه، وهو الذي ذكر في موطئه، وقد أفردت في ذلك تأليفا بعينه نفعنا الله به». (د عزون).

(7) ذكره صاحب الثبت وعبد الله كنون. (د عزون).

(8) ذكره إسماعيل باشا وعبد الله كنون. (د عزون).

(9) طبع بتحقيق لطفي منصور، بدار الفكر بالأردن، سنة 2007م.

(10) قال د عزون: «أما الكتاب فلم أعثر له على نسخة ... كما أشار صلاح الدين المنجد إلى أن الكتاب له نسخة خطية في برلين تحت رقم 1/ 9547، وبالرجوع إلى فهرس مخطوطات برلين تبين أنَّ الأمر لا يعدو أن يكون مجرد سرد لمؤلفات كتبت في موضوع مولد النبي ﷺ، لا أنها مخطوطات موجودة =

16- جزء في أحاديث الحوض[1].

17- جزء في النظر إلى الله جل جلاله[2].

18- جميع العلوم الكليات في قولة الأعمال بالنيات[3].

19- خطب بليغة[4].

20- دليل المتحيرين[5].

21- الرد على اللاغي في تفضيل الباغي[6].

22- رسائل ومخاطبات[7].

23- رسالة لابن دحية إلى بعض أصحابه[8].

= حقيقة، وكذا ما ذكره الأبياري وتبعه عليه محقق «أداء ما وجب» مِن وجود نسختين للكتاب في المكتبة الأهلية بباريس برقمي 1476، 3141، فيبدو أنهما تبعا في ذلك المستشرق بروكلمان ... وقد راجعتُ فهرس مكتبة باريس الوطنية فلم أجد أثرا للكتاب».

قلت: للكتاب نسخة في 433 ورقة بمكتبة الأسد بسوريا، ووضع عبد الله التوراتي صورة على معرفه بتويتر لنسخة عليها خط المؤلف.

(1) ذكره ابن دحية في كتابه نهاية السول، فقال: «وقد ذكرنا أحاديث الحوض وحكينا ما بلغ إلينا من الروايات الثابتة فيه في جزء مفرد». (د عزون).

(2) قال المؤلف في الابتهاج: «وقد أفردت جزءا في ذلك فيه خمسة وعشرون صحابيا». (د عزون).

(3) ذكره ابن الشعار في عقود الجمان. (د عزون).

(4) ذكرها عبد الله كنون فقال: مجموعة خطب بليغة له. (د عزون).

(5) ذكره المؤلف في كتاب الابتهاج، فقال: «وقد ذكرنا عصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر صلى الله عليهم أجمعين في كتاب دليل المتحيرين»، وسماه صاحب الثبت: عصمة الأنبياء. (د عزون).

(6) ذكره المؤلف في «العلم المشهور». (د عزون).

(7) قال الغبريني: «رأيت كلامه كثيرا في رسائل ومخاطبات، كلها مغلقات مقفلات». (د عزون).

(8) مخطوط ضمن مجموع، ذُكرت الرسالة في فهرس مكتبة الأسد عند الكلام على كتاب: «لطائف محاسن الخطاب من ذكر ذوي الألباب».

24- سلسلة الذهب في نسب سيد العجم والعرب[1].

25- شرح مسند الشهاب للقضاعي[2].

26- الصارم الهندي في الرد على الكندي[3].

27- الصحيح المنتخب[4].

28- العلم المشهور في فوائد فضائل الأيام والشهور[5].

29- ما صح واستبان في فضائل شهر شعبان[6].

30- مرج البحرين في فوائد المشرقين والمغربين[7].

31- المستوفى في أسماء المصطفى[8].

32- المسائل المفيدة[9].

---

(1) ذكره المؤلف في كتابه النبراس فقال: «وباقي هذا النسب ذكرته في كتاب سلسلة ...». (د عزون).

(2) قال د عزون: «لا أعلم عن وجود نسخة للكتاب».

(3) قال د عزون: «في كلام الصفدي إشارة إلى أن أصل المناظرة كان قضية نحوية، وجر الكلام فيها إلى قضية نَسَبية، احتد فيها الخصام بين الشيخين، وحمل كل واحد منهما على جمع تأليف في المسألة».

(4) ذكره المؤلف في كتابه وهج الجمر، فقال: «وقد ذكرت نسب أبيه -يعني عبد الله بن عمرو بن العاص- وما فيه من اختلاف الأنساب والإعراب في كتابي المسمى بالصحيح المنتخب». (د عزون).

(5) قال د عزون: «الكتاب له نسختان الأولى في مكتبة الإمام يحيى بصنعاء اليمن تحت رقم 214 أدب، ... الثانية: وهي محفوظة في المكتبة الغربية بجامع صنعاء برقم 62 تصوف منقولة عن النسخة السابقة».

(6) طبع بتعليق جمال عزون، بدار أضواء السلف بالسعودية، سنة 1424هـ.

(7) «كذا سماه ابن دحية في كتابه العلم المشهور، وأفاد أنه في مجلدين» (د عزون) وقال: «لا أعلم للكتاب نسخة».

(8) قال د عزون: «الكتاب له نسخة ناقصة من آخرها، أصلها موجود في لكنو بالهند».

قلت: وضع إبراهيم منصور الهاشمي الأمير على معرفه بتويتر صورة لواجهة الكتاب مطبوعا، وفيه: قرأ المخطوط وعلق عليه عبد العزيز بن علي أبو رحلة – إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير.

(9) ذكره الزركشي في النكت، وابن ناصر الدين في إتحاف السالك. (د عزون).

33- المسائل الموصلية[1].

34- مصنف في رجال الحديث[2].

35- المطرب من أشعار أهل المغرب[3].

36- المعجم في أسماء مَن لقي مِن أهل العلم[4].

37- معجم شيوخ ابن مضاء[5].

38- من ألقم الحجر إذ كذب وفجر وأسقط عدالة مَن قال مِن الصحابة ما له أهجر[6].

39- المنتخب من معجم الطبراني الكبير[7].

40- النبراس في تاريخ خلفاء بني العباس[8].

41- نثر الدرر في فضل مَن تمسك بسنة سيد البشر[9].

42- نهاية السول في خصائص الرسول ﷺ[10].

---

(1) ذكره الصفدي، فقال في ترجمة الأشرف بن العز: «اجتمع هو وابن دحية، فقال له: إن دحية لم يعقب، فتكلم فيه ابن دحية ورماه بالكذب في مسائله الموصلية». (د عزون).

(2) ذكره الغبريني، فقال: «قد رأيت له تصنيفا في رجال الحديث لا بأس به». (د عزون).

(3) طبع بتحقيق إبراهيم الأبياري وحامد عبد المجيد وأحمد بدوي، بدار العلم للجميع ببيروت، وبتحقيق مصطفى عوض الكريم بجامعة الخرطوم.

(4) قال د عزون: «ذكره محقق المطرب» مصطفى عوض الكريم، ولا أدري مستنده في ذلك.

(5) ذكره المراكشي في كتابه الذيل. (د عزون).

(6) وهو كتابنا هذا.

(7) ذكره في كتابه النبراس. (د عزون).

(8) طبع بتحقيق المحامي عباس العزاوي، بمطبعة المعارف ببغداد، سنة 1325هـ.

(9) انفرد بذكره ابن الشعار في عقود الجمان. (د عزون).

(10) طبع بتحقيق عبد الله الفاداني، بمنشورات وزارة الأوقاف القطرية سنة 1413هـ، وبتحقيق سعيد عبدالسميع قطيفة، بالهيئة المصرية العامة للكتاب سنة 2010م، وبتحقيق أحمد فريد المزيدي، بدار الكتب العلمية ببيروت.

43- ورقة أبي الخطاب بن دحية إلى الملك الكامل[1].

44- الوفيات[2].

45- وهج الجمر في تحريم الخمر[3].

*** وظائفه العلمية والعملية:**

ولي قضاء «دانية» مرتين، وصُرف لسيرة نعتت عليه.

استأْدَبَه الملك العادل لابنه الكامل وليِّ عهدِه، وأسكنه «القاهرة»، فنال بذلك دنيا عريضة، وكان يُسمع ويُدَرِّس.

«وبنى له الملك الكامل محمد بن أبي بكر بن أيوب دار الحديث، ولم يزل يُسمع الحديثَ بها ... إلى أن توفي»[4].

*** وفاته:**

توفي بالقاهرة في 14 ربيع الأول سنة 633هـ.

---

(1) رسالة في ورقتين ضمن مجموع 1190 بالاسكوريال.

(2) ذكره ابن ناصر الدين الدمشقي، ونقل منه كثيرا. (د عزون).

(3) قال د عزون: «للكتاب نسختان، الأولى: نسخة المكتبة المحمودية في المدينة المنورة ... رقمها 218...، الثانية: نسخة مكتبة الكتاني في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب برقم 587»، وذكر أن الكتاب حققه -معتمدا على النسختين- محمد ظفر الله عطاء الله في رسالته الماجستير بجامعة الإمام.

قلت: للكتاب نسخة نفيسة جدا، مقروءة على مؤلفها وعليها خطه سنة 631هـ، كتبها محمد بن محمد السبتي بالقاهرة، سنة 628هـ، والنسخة محفوظة بمكتبة الاسكوريال برقم 1190، وورد العنوان في واجهتها بخط مغاير: «توهج الجمر»، وهو خطأ، والصواب ما كتب في محضر السماع في آخرها: «قرأ جميع هذا الكتاب المسمى بوهج الجمر في تحريم الخمر».

(4) قلائد الجمان لابن الشعار (5/ 194).

توثيق عنوان الكتاب ونسبته لمؤلِّفه، وسبب تأليفه، وبيان منهجه وترتيبه:

* أما عنوان الكتاب:

فهو: «كتاب مَن أُلقم الحجر إذْ كَذَب وفَجَر وأَسقط عدالة مَن قال مِن الصحابة: ما له أَهَجر؟» كذلك ورد على النسخة المعتمدة، وهي منقولة مِن أصل مؤلفها، وقرئت عليه مرارا، ضمن مجموع عليه خطه.

* وأما ثبوت نسبته للمؤلف:

فما ذُكر سابقا قاطعٌ في إثبات النسبة.

ونسبه للمؤلف تلميذه ابن الشعار (ت654)، فقال في ترجمته مِن «قلائد الجمان»[1]: «وله مِن التصانيف ... كتاب من ألقم الحجر إذ كذب وفجر»، وقال[2]: «قال ابن دحية عقب كتاب صنفه للملك الكامل صاحب الديار المصرية، ختم آخره، واسم الكتاب: «من ألقم الحجر إذ كذب وفجر وأسقط عدالة من الصحابة ما له أهجر»، ثم قال بعد كلام طويل: وهذه مسألة بديعة النظام ...».اهـ.

كما نسبه له علي القاري (ت1014) في «شرح الشفا» (2/ 353) فقال -بعد أن ذكر الاختلاف في لفظة: «أهجر»-: «وقد أفرد ابن دحية تأليفا في اختلاف الرواة في هذه اللفظة».

* وأما سبب تأليفه:

فهو استجابة لطلب الملك الكامل، كما ذَكر في بداية الكتاب، حيث قال (ص:47):

«فإن مولانا السلطان الملك الكامل الفاضل ... جرى على منهاجه في إحياء العلوم،

---

(1) (5/ 194).

(2) (5/ 196).

وخصني بسؤاله الذي هو طراز التشريف المعلوم، وذلك عن قول الصحابة ﭫ في مرض رسول الله ﷺ: «مَا لَه أَهَجَرَ!؟»».

*** وأما منهج الكتاب وترتيبه:**

فابتدأ المؤلف ببيان سبب تأليفه، ثم بَيَّن عِظم هذه المسألة، وأنها أكبر مُتَعلَّق للروافض في ذم الصحابة ﭫ، وأبان عن مقصدهم فيها، وهو: «أنْ يجعلوا الصحابة ظالمين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﭬ، وإذا أُطلق عليهم الخروج عن دائرة الإيمان بإطلاق «الهُجْرِ» على الرسول المعصوم المؤيد بالقرآن، فلا عجب مِن اعتقادِ تَمَالِئِهم على علي ﭬ في سالف الأزمان».

ثم ذكر نبذة من تعظيم الصحابة للرسول ﷺ، وجدَّد في نهاية مقدمته ثناءه على الملك الكامل بتأدية الفرض بجواب هذه المسألة، ثم شرع في مقصود الرسالة.

فجعل الكلام في المسألة على ثلاثة أقسام: السَّنَد، واللفظ، والمعنى.

وذكر تفصيلا لكل قسم:

فأورد في «قِسم السَّنَد» صحة الحديث وأسنده مِن طريقه، وبَيَّن اختلاف رواياته.

وذَكَر في «قِسم اللَّفظ» اختلاف الروايات حول لفظة «أهجر»، ثم شرح غريب الحديث، وذكر معاني الهمزة في «أهجر»، وأنَّ فيها ثلاثة أقوال: الاستفهام والنفي والإنكار.

ثم عقد فصلا لبيان سقوط لفظة «هَجَر» على الفعل الماضي.

وبعدها فصلٌ في بيان الكتاب الذي أراد النبي ﷺ كتابته.

وفصلٌ آخر في بيان أحقية أبي بكر للخلافة.

وذكر انتقاد جماعة مِن أهل البدع لقول عمر: «حسبنا كتاب الله»، ثم ذكر توجيها حسنا له.

وختمه ببيان الحكمة مِن عدم كتابة الكتاب، وأنشأ كلاما بليغا رائقا خَتَم به.

وقد اعتمد في كتابه هذا على مصادر حديثية كالصحيحين وغيرهما، إلا أنه اعتمد اعتمادا كبيرا على كتب ابن عبد البر خاصة «التمهيد»، فنقل منه عزوا، وأغفله في بعض المواضع.

نشرات الكتاب السَّابقة:

حُقق الكتاب في رسالة جامعية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس سنة 2001م، من طرف الدكتور «أنس وكاك» وإشراف الدكتور: «أحمد البوشيخي»، وعنوان الرسالة: (**الحافظ أبو الخطاب ابن دحية وجهوده في علم الحديث، مع تحقيق كتابيه «أعلام النصر المبين» و«من ألقم الحجر»**)[1].

* **وطبع الكتاب طبعة وحيدة -فيما أعلم-** بتحقيق عبد العزيز فارح، بمطبعة فضالة بالمحمدية، بالمغرب، سنة 1423هـ، وللمحقق الفضل بسبق الإخراج، والكتاب مخدوم عموما، لاسيما في الدراسة؛ فقد أجاد وأفاد، إلا أنه جاءت في تحقيقه بعض الملاحظات اليسيرة[2]، نذكر منها -لا على سبيل الحصر-:

* **انعدام الضَّبط**: رغم كون المخطوط مضبوطا بالشكل كاملا، يكاد يكون التحقيق خاليا منه، بل يُخالف ضبط الأصل في مواضع، رغم أنَّه مَقروء مِرارا على مؤلفه، فضبْطه مما ارتضاه، وهناك كلماتٌ مُشكِلة المعنى لابد أنْ تُضبط.

---

(1) ولم أطلع عليها.

(2) ثم رأيت إعلانا عن صدور نشرة جديدة للكتاب للمحقق ذاته بدار الحديث الكتانية، وكنتُ رفعتُ هذه الملاحظات على إحدى المجموعات في وسائل التواصل، فعسى أنْ يكون المحقق اطلع عليها واستفاد منها في نشرته الجديدة.

* **وجود أخطاء بين سقط، وتحريف، وزيادة، وتغيير للمتن دون مُسَوِّغ، وأخطاء في الكتابة**: وهذه بعض الأمثلة:

أما السقط؛ فمن أمثلته[1]:

(ص67): (وقرأه [**عليه**] بمنزله)، و(ص74): (محمد بن مكي [**بن محمد**] بن زراع)، و(ص76): (عن [**عبيد الله بن**] عبد الله عن ابن عباس)، و(ص76): (النبي ﷺ، [**قال**] وفي البيت)، و(ص80): (أو إن [**لك**] عشرة أمثال)، و(ص81): (أفكنا نفعله [**فالألف ألف إنكار، وهو نفي، فيكون في ذلك ثلاثة أقوال: أحدها: الاستفهام، والثاني: النفي، والثالث: الإنكار**] ونحن نتكلم على الثلاثة الأقوال)، و(ص82): (قوله تعالى [**في دينه**] ليظهره)، و(ص82): (أو [**لا**] هجر لاستحالة)، و(ص85): (السابق و[**قد**] يكون ذلك)، و(ص102) (وكله ﷺ لا تنقطع) صوابه (وكلِّه، **صلى الله عليه صلاةً لا تنقطع**).

وأما التحريف؛ فمن أمثلته:

(ص67): (المحروسة **بالمحليين**) صوابه: (**بالملحيين**)، (ص67): (شهر الله **الأحب**) صوابه: (**الأصب**)، (ص68): (أصحابه **المنتجين**) صوابه: (**المنتجبين**)، (ص69): (نبيه **وتعزيزه**) صوابه: (**وتعزيره**)، (ص71): (**ويجمله** لخدمة) صوابه: (**ويحمله**)، (ص72): (في باب **كتابه** العلم) صوابه: (**كتابة**)، (ص74): (**أقدمهم** إسنادا) صوابه: (**أقربهم**)، (ص75): (ذروني **فالذي** أنا) صوابه: (ذروني **الذي** أنا)، (ص75): (**يدعونني**) صوابه: (**تدعونني**)، (ص75): (**فأمرهم**) صوابه: (**وأمرهم**)، (ص76-هامش): (وما **يصرف**) صوابه: (وما **تصرَّف**)، (ص76-هامش): (**أحدكم** الموت) صوابه: (**أحدهم** الموت)، (ص79): (معناه **هذا من حيث**) صوابه: (معناه «**هَذَى**»)، (ص79): (**والمرسم**) صوابه: (**والمبرسم**)، (ص80- هامش): (على **استه**) صوابه: (على **الاست**)، (ص80): (**فيتخيل**) صوابه: (**فيخيل**)، (ص83): (**راجحا** فيما بين) صوابه:

(1) وضعت الساقط بين معقوفين بخط غليظ.

(راجعا)، (ص84): **(ذكرنا من خطاب)** صوابه: **(ذكرناه من)**، (ص85): **(فكان ينضبط)** صوابه: **(فلا يضبط)**، (ص86): **(حاروا أو طاشت)** صوابه: **(حاروا وطاشت)**، (ص87): **(إلا ذلك)** صوابه: **(إلا ذاك)**، (ص93): **(يعنيهم بذلك)** صوابه: **(يعنيهن بذلك)**، (ص93): **(وكذا قول)** صوابه: **(وكذلك قول)**، (ص96): **(فخبر لهم)** صوابه: **(فخِير لهم)**.

وأما الزيادة على الأصل: فمنها:

(ص78): (أبا ذر عبد [الله] بن أحمد) صوابه (عبد بن أحمد).

(ص81): ([و]كيف والاستفهام)، الواو الأولى زائدة.

(ص76-هامش(1)): قال: (في الحاشية: «هشام بن يوسف [**أبو عبد الله**] الصنعاني قاضيها ثقة حافظ»، كذا قال، ومكان قوله (أبو عبد الله) قطع بالأصل، والصواب في كنيته (أبو عبد الرحمن)، ينظر التقريب (7309).

التغيير دون مسوغ:

كقوله (ص75): (قلت: يا **ابن** عباس)، وقال في هامشه: (في الأصل يا **أبا** عباس وفي الصحيح: يا ابن عباس).اهـ، ولا مُسوغ لتغييره فكنية ابن عباس: «أبو عباس»، ويحتمله اختلاف نسخ الصحيح، بل المثبت في المطبوع (3168): (أبا عباس).

(ص85): **(فبينما)** والصواب **(فبينا)**، وهما بمعنى.

(ص92): (فليصل **بالناس**) غيَّره بناء على رواية البخاري، ولا حاجة لذلك، وفي الأصل (فليصل **للناس**) وهي رواية «الموطأ» كما ذكر المصنف.

وأما أخطاء الكتابة والصف: فمنها:

(ص75): (أبدأو) = (أبدًا)، (ص88): (الرواي تين) = (الروايتين)، (ص89): (خ ا صة) = (خاصة)، (ص89): (تح زين) = (تحزين)، (ص89): (يتمنى االمتمنون) = (المتمنون)،

(ص92): (عمخر) = (عمر)، (ص94): (بال ناس) = (بالناس)، (ص101): (وظائق) = (وظائف)، (ص103): (أنحائه ا) =(أنحائها)، (ص103): (وتن سما) = (وتنسما)، (ص104): (تح كما) = (تحكما)، (ص104): (وس ريرة) = (وسريرة).

وصف النُّسخة الخطيَّة المعتمدة:

هي النسخة المحفوظة بمكتبة «الاسكوريال» بإسبانيا، ضمن مجموع برقم 1190، عدد أوراقها 17 ورقة (من120 إلى135)، بخط تلميذ المؤلف محمد بن محمد بن يحيى السبتي الكلبي، مقروءة على المؤلف في رجب سنة 628هـ، ومقابلة على أصله[1].

وفي أول المجموع كتاب «وهج الجمر في تحريم الخمر» للمؤلف، في 54 ورقة، كتبه السبتي أيضا، في منتصف ربيع الأول سنة 628هـ، وعليه محضر قراءة وسماع على المؤلف بتاريخ 11 جمادى الآخرة سنة 631هـ، وفي آخره بخط المؤلف: «هذا صحيح، وكتب أصغر عبيد الله ذو النسبين».

وبَيْن الكتابين كتابٌ فيه رسالة في الرَّدِّ على أحد الشعراء، وشرحها، ولعلها لابن دحية أيضا، فشِدَّة الرَّدِّ تتوافق مع ما عُرِف به –رحمه الله–.

---

(1) كما ورد ذلك عند فصل «وأما الرواية المفردة» [127/أ].

عملي في الكتاب:

- قمت بضبط الكتاب، مع الإبقاء على الشَّكل الوارد في الأصل -حتى وإنْ كان مرجوحا-لأنَّ النسخة قُرئت على المؤلف وارتضى ما فيها.

- قمت بتوثيق النصوص التي ذكرها المصنف، فإن كانت أحاديثًا في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بالعزو، وإن كانت في غيرهما خرجتها مِن مظانها، وذكرتُ أقوال أهل العلم في بيان درجتها.

- بيَّنتُ ما يحتاج إلى شرح مِن الغَريب.

- بينتُ بعض الأسماء المبهمة والمهملة في الكتاب، كقوله: «ورواه يعقوب» فبَيَّنْتُ أنه ابن السِّكِّيت، لشدة الالتباس برواة الحديث.

- نبهت على بعض الملاحظات العقدية، خاصة في بعض الصفات الإلهية التي مشى المؤلف على طريق المتكلمين في تأويلها.

- قمت بالتقديم للكتاب بمقدمة جعلتها قسمين، قسم فيه طرحٌ موسع للشبهة المطروقة والرَّدُّ عليها، وقسم لدراسة الكتاب.

هذا وأسأل الله العظيم أنْ يجعله خالصا لوجهه الكريم، وأنْ ينفع به، ويجزل المثوبة لكل مَن ساهم في إخراجه، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

120

كتاب من ألقم الحجر إذ كذب وفجر
وأسقط عدالة من قال من الصحابة بما له أمر

إملاء السيد الأجل الإمام العالم الفاضل الحافظ
السيد الشريف عالم الخافقين مطلع الحفاظ سلطان العلماء
ذي النسبين الطاهرين بن سعد الله في أرضه سبط أبي البسام
الفاطمي الحسيني مجد الدين أبي الخطاب عمر بن حسن
بن علي بن دحية عفا الله عنه

رواه محمد بن عمر بن يحيى السبتي عنه سماعا عليه أيده الله تعالى
مرارا عديدة وقراءة عليه بمنزله بالقاهرة المحروسة
بالملعبين في شهر الله الأصب رجب المبارك سنة ثمان وعشر وستماية

عنوان النسخة المعتمدة

صلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد حمد الله حق حمده، وصلواته على محمد نبيه وعبده، وعلى آله الطاهرين وأصحابه المنتجبين من بعده، فإن مولانا السلطان الملك العادل الفاضل سلطان المسلمين عز الملوك والسلاطين ظهير أمير المؤمنين خلد الله سلطانه وأعظم قدره وشأنه وجعل الأقدار خدامه وأعوانه جرى على منهاجه في إحياء العلوم وخصني بسؤاله الذي مع طراز التشريف المعلوم وهو المسئول عن قول الصحابة رضي الله عنهم في مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله أهجر، وهذه مسئلة عظيمة الجدوى تحتاج إلى شرح وبيان في الفتوى وهي أكبر متعلق الروافض في ذم الصحابة الكرام وقولهم فيهم إنهم أطلقوا الهجر ونسبوا الهذيان على النبي المعصوم عليه أفضل الصلاة وأشرف السلام وفيه من اعتقاد ذلك فيهم إبطال العدالة وخروج عن

بداية النسخة

127

أجزتما يعود على الوجه الأول الذي قررناه من
خطاب المنافق الذي قدرناه مخاطبا بقولهم ما له
أتجوز أن ما له عندكم يا أمنا فقيل أتجوز استفهموه
أي استفهموه تجدوه لم يهجر وهذا أحسن شيء في
التقدير. والأمر الثاني يعود على الوجه الثاني
من خطاب بعض الصحابة لبعض فيكون معناه
نحن كلنا عالمون بأنه لا يهجر فلم يمنع بعضنا
بعضا من كتابه أو خطابه إن استفهموه تجدوه
لم يهجر كما نحن نعلم من حاله ولا نفترق جميعا
على هذا فلا شك إذا على أحد هذين الأمرين
وهذا أحسن تقدير وكلاهما ممكن والله أعلم

بلغت مقابلة بأصل المؤلف

فصل وأما الرواية المنفردة

وهي رواية هجر على الفعل الماضي فقد سقطت
بإجماع الحفاظ على خلافها وبيد الأمر مع الجماعة
وقد تأولها جماعة من العلماء على الوجه الأول
السابق وقد يكون ذلك من قائله دهشا من عظم
ما شاهده من حال النبي صلى الله عليه وسلم وشدة وجعه

بلاغ مقابلة بأصل المؤلف

135

وأعظمهم ملكاً وأنداهم يداً وأجزلهم عفواً إذا ما تحكّما

وأتقى وأنقى سيرةً وسريرةً وأجمل بل أبهى وأعلى تعظّما

تم الغرض المقصود والله تعالى الشكور المحمود

والحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليماً كثيراً

كتبه لنفسه العبد الفقير إلى الله الغني أصغر عبيد الله

محمد بن محمد بن يحيى الشنتي عفا الله عنه ورحمه

نهاية النسخة

كتاب

مَن أُلقِم الحَجَرَ إِذْ كَذَبَ وَفَجَرَ

وَأَسْقَطَ عَدَالَةَ مَنْ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ: «مَا لَهُ أَهَجَرَ؟»

إِملاءُ

السيِّد الأجلِّ الإمام العالم الفاضل الحافظ

السيِّد الشريف عالمِ الخافقين مَلِكِ الحُفَّاظ سلطانِ العلماء ذي النَّسَبَيْنِ الطاهرَيْنِ

سفير الله في أرضه سبط أبي البَسَّام الفاطمي الحُسيني

مجد الدين أبي الخَطَّاب عمر بن حسن بن علي بن دِحْيَةَ[1]

عفا الله عنه.

رواية:

محمد بن محمد بن يحيى السَّبْتي عنه سماعا عليه -أيده الله تعالى- مِرَارًا عديدة،

وقرأه عليه بمنزله بالقاهرة المحروسة بالمِلْحِيِّين[2]،

في شهر الله الأَصَبِّ[3] رجب المبارك سنة ثمان وعشرين وستمائة. [120/ب]

---

(1) ضبطت في الأصل داله بالفتح والكسر وكتب عليه (معًا).

(2) «خُطُّ المِلحيين»، قال المقريزي: كان بهذا الخط عدة طواحين، فسمي بخط طواحين المِلحيين. [المواعظ والاعتبار (3/ 93)]

(3) سُمِّي «الأصب» لأنَّ الرحمة تصب فيه صبًّا. [الإبانة في اللغة (4/ 752)]

بسم الله الرحمن الرحيم
صلَّى الله على سيِّدِنا محمدٍ وآله وسلم

أما بعدَ حَمدِ الله حقَّ حمده، وصلواته على محمد نبيه المعصوم وعبده، وعلى آله الطاهرين، وأصحابه المنتجِبين مِن بعده؛

فإنَّ مولانا السلطان الملك الكامل الفاضل[1]، سلطان المسلمين، عِزَّ الملوك والسلاطين، ظهير أمير المؤمنين -خلد الله سلطانه، وأعظم قدره وشأنه، وجعل الأقدار[2] خُدَّامه وأعوانه- جرى على منهاجه في إحياء العلوم، وخصني بسؤاله الذي هو طراز التشريف المعلوم، وذلك عن قول الصحابة رضي الله عنهم في مرض رسول الله ﷺ: «مَا لَه أَهَجَرَ!؟»[3].

وهذه مسألة عظيمة الجدوى، تحتاج إلى شرح وبيان في الفتوى، وهي أكبر متعلَّق

(1) محمد الملك الكامل ابن محمد الملك العادل بن أيوب بن شاذي بن مروان (ت635هـ).

(2) أي: ذوي الأقدار مِن الناس، وهم ذوو المنازل الرفيعة والشرف.

(3) رواه البخاري (3168) ومسلم (1637) من طرق عن سفيان بن عيينة عن سليمان بن أبي مسلم الأحول عن سعيد بن جبير، سمع ابن عباس رضي الله عنهما، يقول: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم بكى حتى بل دمعه الحصى، قلت: يا أبا عباس؛ ما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وجعه، فقال: «ائتوني بكَتِفٍ أَكْتُبْ لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا»، فتنازعوا -ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازع- فقالوا: ما له أهجر! استفهموه؟ فقال: «ذروني، فالذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»، فأمرهم بثلاثٍ، قال: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، والثالثة خير، إما أنْ سكت عنها، وإما أنْ قالها فنسيتها، قال سفيان: هذا مِن قول سليمان.

الروافض[1] في ذمِّ الصحابة الكرام، وقولِهم فيهم إنهم أطلقوا «الهُجْرَ» -وهو: «الهذيان»- على النبيِّ المعصوم، عليه أفضل الصلاة وأشرف السلام.

وفيه مِن اعتقاد ذلك فيهم: إبطالٌ لعدالتهم، وخروج عن [121/أ] قانون ديانتهم، ورِبْقَة أمانتهم؛ فإنَّ الله -جلَّ جلاله- أمر بتوقير نبيه وتعزيره[2]، وأنْ لا يَرفع أحدٌ صوته فوق صوته، على ما جاء في محكم القرآن المبين[3]، وأنْ لا يُؤمِن أحدٌ حتَّى يكون أحب إليه مِن ولَده ووالده والناس أجمعين، على ما ثبت باتِّفاق عن خاتم النبيين[4].

ومقصد الروافض في هذه المسألة؛ أنْ يجعلوا الصحابة ظالمين لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإذا أُطلق عليهم الخروج عن دائرة الإيمان بإطلاق «الهُجْرِ» على الرسول المعصوم المؤيد بالقرآن، فلا عجب مِن اعتقادِ تَمَالِئِهم على علي رضي الله عنه في سالف الأزمان.

وهذا عين الكذب مِن هؤلاء الأشرار، فقد كان عمر بن الخطاب -على فظاظته[5]-

---

(1) «الروافض»: فرقة مِن الشيعة، كانوا بايعوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رحمهم الله تعالى، ثم قالوا له: اِبْرَأْ مِن الشيخين -أي: أبي بكر الصديق وعُمر بن الخطاب- نُقاتِلْ معك، فأَبَى، وقال: كانا وَزِيرَيْ جَدِّي صلى الله عليه وسلم فلا أَبْرَأُ منهما، فتركوه ورفضوه، فَسُمُّوا «رافضة»، والنِّسْبَة: «رافضي»، ينظر تاج العروس (18/ 350).

(2) في قوله تعالى: ﴿وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾[الفتح:9].

(3) في قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرْفَعُوٓاْ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُواْ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَـٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾[الحجرات:2].

(4) رواه البخاري (15) ومسلم (69) من طريق أنس بن مالك مرفوعا: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه مِن والده وولده والناس أجمعين».

(5) قال ابن عطية في تفسيره (1/ 533): «وفظاظة عمر بن الخطاب رضي الله عنه إنما كانت مستعمَلَةً منه آلة لعضد الحقِّ والشدة في الدين».

لا يُكلِّمه -بعد نزول الآية- إلا كأخي السِّرار[1]، ويبرُك بين يديه الكريمتين ساعة من نهار[2]، كما ثبت [121/ب] بإجماع أهل النقل وحُفَّاظ الآثار.

وكان الصحابة ﭫ يُوَقِّرونه ويُعَزِّرونه[3]، ويقتتلون على بَقِيَّة وَضوئه[4]، ويتمسحون ببلل يد مسته[5]، ولا يحتقرونه، ولا يبصق بصاقا إلا ابتدروه[6]، ولا يسقط مِن شَعْره شيء إلا أخذوه وادخروه[7].

---

(1) في صحيح البخاري (7302) عن ابن الزبير، وفيه: «فكان عمر بَعدُ إذا حدَّث النبيَّ ﷺ بحديثٍ **حَدَّثه كأخي السِّرار**، لم يُسْمِعه حتى يَستفهمه».

(2) في صحيح البخاري (540) عن أنس بن مالك، أنَّ رسول الله ﷺ خرج حين زاغت الشمس، فصلى الظهر، فقام على المنبر، فذكر الساعة، فذكر أنَّ فيها أمورا عظاما، ثم قال: «مَن أحب أنْ يسأل عن شيء فليسأل، فلا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، ما دمت في مقامي هذا» فأكثر الناس في البكاء، وأكثر أن يقول: «سلوني»، فقام عبد الله بن حذافة السهمي، فقال: مَن أبي؟ قال: «أبوك حذافة»، ثم أكثر أن يقول: «سلوني» **فبرك عمر على ركبتيه**، فقال: رضينا بالله ربا، وبالإسلام دينا، وبمحمد نبيا، فسكت، ثم قال: «عُرِضت علي الجنة والنار آنفا في عرض هذا الحائط، فلم أرَ كالخير والشر».

(3) «التعزير»: التعظيم، والإعانة، والمَنع مِن الأعداء. [فتح الباري (8/ 582)].

(4) صحيح البخاري (189) (2731)، وفيه: «فوالله ما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدَلَك بها وجهه وجلده، وإذا أمرهم ابتدروا أمره، **وإذا توضأ كادوا يقتتلون على وضوئه**، وإذا تكلم خفضوا أصواتهم عنده، وما يحدون إليه النظر تعظيما له».

(5) البخاري (376) ومسلم (503)، وفيه: «رأيت بلالا أخذ وضوء رسول الله ﷺ، ورأيت الناس يبتدرون ذاك الوضوء، فمن أصاب منه شيئا تمسح به، **ومن لم يصب منه شيئا أخذ مِن بلل يد صاحبه**».

(6) صحيح البخاري (2731)، وفيه: «**فوالله ما تنخم رسول الله ﷺ نخامة إلا وقعت في كف رجل منهم، فدَلَك بها وجهه وجلده** ...».

(7) صحيح البخاري (170) عن ابن سيرين، قال: قلت لعبيدة «عندنا مِن شَعر النبيِّ ﷺ أصبناه مِن قِبَل أَنَس أو مِن قِبَل أهل أَنَس» فقال: لَأَنْ تكون عندي شَعرة منه أحب إليَّ مِن الدنيا وما فيها».

وقال عُروة بن مسعود –سيد ثقيف– لقريش عام الحديبية: «يا معشر قريش، إني جئت كسرى في ملكه، وقيصر في ملكه، والنجاشي في ملكه، وإني –والله– ما رأيتُ مَلِكا في قوم قَط مثل محمد ﷺ في أصحابه، ولقد رأيتُ قوما لا يُسْلِمُونَه لشيء أبدًا»[1].

وقد رأى مملوك المقام الأسمى السلطاني المَلَكي الكاملي الناصري –أسماه الله وأعلاه وأَطْلَعَ كواكب سعده في سماء عُلاه– أَنْ يؤدِّيَ فَرْضَ بجوابِ[2] هذه المسألة، ويَحُلَّ بِيَدِ البيان ما تضمنته مِن المشكلة، [122/أ] ويحملَه لخدمة مقامه –أعلاه الله إعلاءً يُداني الفَرْقَدَيْن، ويَجعلَ كلَّ قَدَر مرفوعا له اليَدَين–.

فأقول وبالله التوفيق:

الكلام في هذه المسألة يتعلق بسندها، ثم لفظها، ثم معناها.

أما السند؛

فهي مُخَرَّجَة في «الصحيحين» بهذا اللفظ المذكور[3]، وفي كِبَار المصنفات، ولا خلاف في صحتها بإجماع العلماء الأثبات.

وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حاضرا وكبارُ الصحابة في جميع الروايات.

وأسقطها البخاري في أول «صحيحه» مِن «كتاب العلم» في «باب كتابة العلم» ولم يذكرها[4]، اقتداءً بأحمد بن حنبل، حيث يقول:

---

(1) مسند أحمد (31/ 216).

(2) كذا في الأصل خطًا وشكلا، والأليق بالسياق: (أن يؤدَى فرضٌ بجواب) أو (فرضًا بجوابِ) أو (فرضَ جوابِ).

(3) رواه البخاري (3168) ومسلم (1637) وغيرهما.

(4) أي: لم يذكر الزيادة، ينظر صحيح البخاري (114) وفيه: عن ابن عباس، قال: لما اشتد بالنبي ﷺ =

«انْقُصْ مِن الحديث، ولا تزِدْ فيه»[1]، فمن زاد فيه فقد كذب على النبيِّ المختار، ومَن كذب عليه فليتبوأ مقعده من النار[2].

وكذلك أسقطها البخاري في «باب كراهية الاختلاف» في «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة»[3]، وهو آخر الديوان.

ثم أثبتها على وجهها -خوفا مِن كتمانها- [122/ب] في «باب إخراج اليهود من جزيرة العرب» مِن «كتاب فضل الجهاد والسير»، فقال:

فيما حدثنا غير واحد مِن شيوخنا بالأندلس وخراسان منهم المُحْرِز لِقَصَبِ السَّبْقِ في كل خير، الفقيه الأستاذ الفاضل؛ أبو بكر محمد بن خير قراءة مني عليه بمسجده بإشبيلية، في شهر صفر سنة ثلاث وسبعين وخمس مائة، حدثنا جماعة مِن شيوخنا أقربهم إسنادا الإمام أبو الأصبَغ عيسى بن محمد بن أبي البَحْرِ الزُّهريُّ، قال: سمعته

= وجعه قال: «ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده»، قال عمر: «إنَّ النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله حسبنا»، فاختلفوا وكثر اللغط، قال: «قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع»، فخرج ابن عباس يقول: «إن الرزية كل الرزية، ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه».

(1) رواه الترمذي في علله (6/ 243) من طريق سيف بن سليمان عن مجاهد قولَه.

(2) كما ورد في الحديث المتواتر عن النبي ﷺ.

(3) صحيح البخاري (7366)، وفيه: «عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال: لما حضر النبي ﷺ قال، وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال: «هلم أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده»، قال عمر: إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله، واختلف أهل البيت واختصموا، فمنهم من يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ، قال: «قوموا عني»، قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول: «إن الرزية كل الرزية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم»».

على الحرَّة الفاضلة المجاورة بحرم الله كريمة بنت أحمد الكُشْمِيهَنِيَّة، قالت: سمعته على الأديب أبي الهيثم محمد بن المكي بن محمد بن زُرَاع الكُشْمِيهَنِي، حدثنا أبو عبدالله محمد بن يوسف بن مَطَر الفِرَبْرِي، قال: سمعت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري يقول[1]:

حدثنا محمد، حدثنا ابن عيينة، عن سليمان بن أبي مسلم[2]، سمع سعيد بن جُبَير، سمع ابن عباس يقول: يوم الخميس وما يوم الخميس، ثم بكى حتى بل دمعُه الحصى، قلت: [123/أ] يا أبا عباس، وما يوم الخميس؟ قال: اشتد برسول الله ﷺ وَجَعُه، فقال: «ائتوني بكَتِفٍ أَكتبْ لكم كتابا لا تضلوا بعده أبدا»، فتنازعوا، ولا ينبغي عند نبيٍّ تنازُعٌ، فقالوا: ما له أَهَجَر!، استفهموه؟ فقال:

«ذروني، الذي أنا فيه خير مما تدعونني إليه»، وأمرهم بثلاث، فقال:

«أخرجوا المشركين مِن جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم»، والثالثة -إما أنْ سَكَتَ عنها، وإما أنْ قالها فنَسِيتها-.

قال سفيان: هذا مِن قول سليمان.

وأخرجه في «كتاب الغزوات» -في آخره- في «باب مرض النبي ﷺ ووفاته، وقول الله -عز وجل-: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾[الزمر: 30]»[3]:

حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن عيينة، عن سليمان ... بنصِّ متن الحديث: «ما له

---

(1) صحيح البخاري (3168).

(2) على هامشه حاشية بخط الأصل: «سليمان بن أبي مسلم الأحول خال عبد الله بن أبي نجيح؛ ثقة عَدل حدَّث عنه الأئمة».

(3) صحيح البخاري (4431).

أَهَجَر! استفهموه؟».

و لا خلاف بينهم أنَّ عمر رضي الله عنه هو القائل: «حسبنا كتاب الله».

وتَرْجَم عليه البخاري «بابٌ كراهيةُ الاختلاف»، وقال[1]:

حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام[2]، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس [123/ب] قال: لما حُضِرَ[3] النبيُّ ﷺ، -قال: وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب-، قال: «هَلُمَّ أكتبْ لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا».

قال عمر: إنَّ النبيَّ ﷺ غلبه الوَجَع، وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله.

واختلف أهل البيت، واختصموا، فمنهم مَن يقول: قربوا يكتب لكم رسول الله ﷺ كتابا لن تضلوا بعده، ومنهم مَن يقول ما قال عمر.

فلما أكثروا اللَّغَطَ والاختلافَ عند النبيِّ ﷺ، قال: «قوموا عني».

قال عبيد الله: فكان ابن عباس يقول:

إنَّ الرَّزِيَةَ، كُلُّ[4] الرَّزِيَّةِ ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أنْ يكتب لكم ذلك الكتاب، مِن اختلافهم ولَغَطِهم.

---

(1) صحيح البخاري (5669).

(2) على هامشه حاشية بخط الأصل: «هشام بن يوسف ... الصنعاني قاضيها ثقة حافظ»، ومحل النقاط قطع بالأصل، وأثبت المحقق في المطبوع مكانه: (أبو عبد الله).اهـ كذا قال، والصواب في كنيته (أبو عبد الرحمن)، ينظر التقريب (7309).

(3) كذا ضبطت في الأصل، وعلى هامشه: «حُضِر وما تَصَرَّف مِن ذلك كقولهم: «حضرت أبا فلان الوفاة»، كل ذلك بمعنى حان موته، قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ﴾[النساء: 18]».

(4) كذا ضبطت بالأصل.

وهذا حديث متفق على إخراجه في «الصحيحين»[1].

ثم ذكره البخاري بعد هذا الحديث متصِلا به[2]:

عن علي بن عبد الله ابن المديني، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا معمر، عن الزهري -بالسند المذكور آنفا-: إلا أنه أسقط ذِكْر عمر، وكَنَى عنه بقوله: «فقال بعضهم»، صيانةً [124/أ] أنْ تصدر المخالفة مِن عمر رضي الله عنه.

وأما اللفظ؛

فقولهم: «ما له أَهَجَر؟»، هكذا رواه جل الرواة.

وفي «صحيح مسلم»[3]: «ما شأنه[4] أَهَجَر؟»، كلهم بلفظ الاستفهام مِن رواية الحفاظ العدول الأثبات، وكذلك في رواية سعيد بن منصور، وقتيبة بن سعيد، وابن أبي شيبة، وعمرو الناقد، في «صحيح مسلم» في حديث سفيان وغيره، مثلَ ما عند البخاري.

وهو أرفع للإشكال، وأقرب للصواب.

إلا أنَّ أبا ذر عبد بن أحمد الهَرَوي رواه في «باب جوائز الوفد»: «هُجِرَ»، على ما لم يسم فاعله، وعند غيره: «هَجَرَ» على الفعل الماضي.

وعند مسلم -أيضا- مِن حديث إسحاق[5]: «يَهْجُرُ».

---

(1) رواه مسلم (1637[22]).

(2) كذا قال، والحديث متصل بالذي سبقه، وأخرجه البخاري برقم (4432).

(3) صحيح مسلم (1637[20]).

(4) على هامشه حاشية: «الشأن حيث وقع يهمز ولا يهمز، وهو الخطب والأمر، وجمعه شؤون».

(5) صحيح مسلم (1637[21]).

وفي رواية قبيصة[1]: «أَهَجَرَ»، كما رواه الجماعة الأئمة الحفاظ، منهم حافظ أهل زمانه: أبو بكر محمد بن شهاب الزُّهري، وأبو محمد سفيان بن عيينة -وهو غير مدافَع في علم القرآن والحديث-، وحافظ أهل زمانه أيضا: أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة، وغيرهم ممن قدمنا ذكرهم. [124/ب]

فقطعنا برواياتهم، وقضينا بإسقاط رواية مَن خالفهم، فإنهم اجتمعوا على قولهم: «أَهَجَرَ؟ استفهِموه»، وهذا مِن أقطع الحُجَج وأثبتها دليلا.

الغريب:

قولهم: «أَهَجَرَ» -بفتح الهمزة والجيم-

معناه: «هَذَى» مِن حيث اللفظ الوضعي وغريبه.

وأما المعنى: فقولٌ لا يليق بمنصبِ النبوةِ ومنزلةِ العِصْمةِ اعتقادُ ذلك عليه؛ مثل كلام المَحْمُوم والمُبَرْسَمِ[2] والنائم.

يُقال: «هَجَرْتُ» «أَهْجُرُ» «هُجْرًا»[3]، و«الكلام مَهْجُور»، ومنه قوله جل وعلا: ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ إِنَّ قَوۡمِي ٱتَّخَذُواْ هَـٰذَا ٱلۡقُرۡءَانَ مَهۡجُورٗا﴾[الفرقان: 30]، أي: قالوا فيه غير الحق.

---

(1) صحيح البخاري (3053)، وعلى هامش الطبعة الأميرية: «لأبي ذر والكشميهني: «هَجَرَ». كذا في اليونينية ضبط هذه والتي في الأصل، وللحموي والمستملي: «أَهَجَر» من غير اليونينية».

(2) «البِرسام»: عِلة يُهذى منها، وهو ورم حار يعرض للحجاب الذي بين الكبد والأمعاء، ثم يتصل إلى الدماغ، كأنه مُعَرَّب مركب مِن «بر» و«سام»، و«بر» بالفارسية: الصَّدر، و«سام» هو: الموت. [تاج العروس (31/ 275)]

(3) تاج العروس (14/ 401)، وفيه: «بالضم» أي: ضم الهاء.

هذا استفهام عن وقوع ذلك، لأنه لم يَهْجُرْ -وهو بمعنى: «يَهْذِي»- إذ لا يليق به الهَذَيانُ ولا قولٌ غيرُ مضبوط في حالةٍ مِن حالاته، وإنما جميع ما يتكلم به حقٌّ وصحيحٌ، لا سهوَ فيه ولا خُلْفَ ولا غفلةَ ولا غلطَ، في حال صحة ومرض، ونوم ويقظة، ورضا وغضب.

فنحتاج أن نتكلم على مَحْمَل هذا اللفظ.

وقد قيل: إن الهمزة [125/أ] **فيه على طريق الاستفهام**، كما جاء في «الصحيحين»[1] مِن قول رسول الله ﷺ في رجل يخرج مِن النار حَبْوًا[2]، فيقول الله تعالى: «اذهب، فادخل الجنة» قال: فيأتيها، فيُخَيَّل إليه أنها مَلأى، فيرجع، فيقول: يا رب، وجدتها مَلأى، فيقول الله له: «اذهب، فادخل الجنة»، قال: فيأتيها، فيُخَيَّلُ إليه أنها مَلأى، فيرجع، فيقول: يا رب، وجدتها مَلأى، فيقول الله له: «اذهب، فادخل الجنة، فإنَّ لك مثل الدنيا وعشرةَ أمثالها» أو «إنَّ لك عشرة أمثال الدنيا»، فيقول: أتسخر بي؟ أو تضحك بي؟ وأنت الملك ... الحديث بطوله.

وهو آخر أهل النار خروجا منها، وللحديث طرق.

وقيل: الهمزة فيه للنفي، بمعنى: «لا»، أي: إنك لا تسخر بي، ولا يليق بك، وأنت الملك، كقوله عز وجل: ﴿أَتُهْلِكُنَا[3] بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآ﴾[الأعراف: 155]، أي: إنك لا تفعل ذلك، فكذلك قولهم: «أَهَجَرَ»، أي: إنه لا يهجُر، ولا يليق به.

---

(1) رواه البخاري (6571) (7511) ومسلم (186[308-309]).

(2) على هامشه حاشية: «قال أبو إسحاق الحربي: حبا الصبي: مشى على يديه، فُسِّر في الحديث زحفا، قال ... على الاست مع إشرافه بصدره».

(3) في الأصل: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا﴾، وهي آية أخرى في سورة الأعراف (173): ﴿أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾.

وقيل: للإنكار والحَجْر[1]، كقول جابر بن عبد الله –صاحب رسول الله ﷺ وابن صاحبه– إنه سُئل: أيرفع الرجل يديه إذا رأى البيت؟ فقال: «حججنا مع رسول الله ﷺ أفكُنَّا نفعله؟»[2].

فالألف ألف إنكار، وهو نفي.

فيكون في ذلك ثلاثة أقوال:

أحدها: الاستفهام.

والثاني: النفي.

والثالث: الإنكار.

ونحن نتكلم على الثلاثة الأقوال [125/ب]:

أما الأول: وهو حمله على الاستفهام، جريا على ظاهره في اللفظ، فيكون معناه أنه لفظ الاستفهام، ومعناه على خلاف ظاهره، كما يطلق الاستفهام في مواضع مِن القرآن ومواضع مِن الشعر ومواضع مِن اللَّفظ وليست على معنى الاستفهام.

كيف والاستفهام مِن الله –تعالى– لا يصح[3]؛ لِعِلْمِه السابق القديم المتعلِّق بجميع

---

(1) وقد تُقرأ في الأصل: (الهَجْر)، وهو متضمن معنى المنع والترك.

(2) رواه الترمذي (855) وأبو داود (1870) والنسائي (2895)، وعند بعضهم: «فلم نكن نفعله»، قال الخطابي في معالم السنن (2/ 191): «قد اختلف الناس في هذا، فكان ممن يرفع يديه إذا رأى البيت: سفيان الثوري، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وضعَّف هؤلاء حديث جابر، لأنَّ مهاجرا راويه عندهم مجهولٌ» اهـ.

(3) و«الاستفهامُ» غيرُ «السؤال»، وذلك أنَّ الاستفهام لا يكون إلا لِما يَجْهَله المُسْتَفْهِم أو يَشُكُّ فيه، لأنَّ المُسْتَفْهِم طالبٌ لأَن يَفْهَمَ، وقد يجوز أنْ يَسْأَل فيه السائل عما يَعلم وعما لا يَعلم. [الفروق للعسكري=

المعلومات، فلا يصح منه استفهام شيء، لأنه لا مِن شيء إلا وهو داخل في علمه، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[الأنعام: 73].

فالاستفهام حيث وقع منه تعالى -وإن كان ظاهره الاستفهام؛ فهو ليس بمعنى الاستفهام في جميع ذلك- فإنما استفهامه تقريع[1] لا استعلام، كذلك هاهنا يكون لفظه لفظَ الاستفهام ومعناه غيرَ الاستفهام، لأنَّ عِصمة النبيِّ ﷺ عندهم كانت معلومة، وهم صحابته، والذَّابون عنه، والعالِمون بحاله، والمباشِرون لمعجزاته، والمشاهدون لعناية الله به، فلا يجوز عليهم اعتقادُ الاستفهام في هُجْرِه، مع علمهم بأنه لا يَهْجُر، وهذا قاطع لا عذر فيه، فيكون معناه غيرَ الاستفهام.

هذا معتقدنا فيهم، ولو أسأنا بهم الظن لبَطَلَت الشريعة المنقولة على ألسنتهم، ولو بطلت لبطل [126/أ] قوله تعالى في دينه: ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾ [التوبة: 33]، بل ظهرْ، ورَووه واشتهرْ، وعاد كالشمس لا كضوء القمرْ.

وأما القول الثاني: وهو أن يكون المراد النفيَ، فهو حَسَنٌ وأظهر مِن أنْ يُبَيَّن، فإنَّ النفي بهذا اللفظ قد ورد في مواضع، وصحَّ في مواطن مِن اللفظ العربي، ونطق به الكتاب الكريم، كما سبق مِن قوله جل وعلا: ﴿أَفَتُهْلِكُنَا﴾ [الأعراف: 173]، وهو بمعنى: «لا تهلكنا»، فيكون معناه في مسألتنا -كذلك- مِن النفي الذي في معنى: «أفتهلكنا»،

= (ص37)]، فالاستفهام لا يجوز في حقه تعالى، وأما السؤال فجائز، ووردت الأحاديث صريحة بذلك، ففي الصحيح، عن أبي هريرة مرفوعا: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم، **فيسألهم -وهو أعلم بهم-**: كيف تركتم عبادي؟ فيقولون: تركناهم وهم يُصَلون، وأتيناهم وهم يُصَلون»، متفق عليه.

(1) «التقريع»: التعنيف والتثريب. [تاج العروس (21/ 549)].

أي: «لا يَهْجُر»، أو «لا هَجَر»، لاستحالة ذلك عليه.

وأما القول الثالث: وهو أن يكون المراد الإنكارَ والحَجْرَ، فهو -أيضا- بَيِّنٌ، ويتأكد ذلك بوجهين آخرين عَوَّلْتُ على استنباطهما:

أحدهما: أنَّ المنافقين كانوا يَغْشَون مجلس النبي ﷺ، وقَلَّ ما يخلو مجلسه منهم، فيحتمل أنْ يكون أحدٌ مِن المنافقين حاضرًا، فكان خطاب الصحابة لذلك الحاضر، فقالوا له: «ما له أهَجَر؟»، على طريق الاستفهام الذي معناه [التقريع][1] والإنكار لمن ظَنَّ ذلك، كما يقول الإنسان لِمن يُنكر عليه فعلَه: «ما لك [126/ب] أتفعلُ كذا وكذا؟»، وأنت تريد إنكار فِعْلِه عليه، فيكون المرادُ: ذلك المنافقَ الحاضرَ، وليس يكون ذلك لاعتقادهم الهُجْرَ على رسول الله ﷺ.

والوجه الثاني: أن يكون معناه: «ما له أهَجَر؟»، أي: نحن لا نعتقد الهُجْرَ عليه، فَلِمَ نُمْنَعُ مِن كتابه أو خطابه، كما تقول لمن تخاطبه: «ما لك أتفعل كذا؟»، أو «أتقول كذا؟»، على معنى: إنَّك لا تقول بذلك، ولا ذلك المخاطَب.

وهذا الوجه يكون راجعا فيما بين الصحابة رضي الله عنهم خطابا لبعضهم بعضا، مع إجماعهم على استحالة الهُجْر عليه، فكأنهم لما كثر اختلافهم؛ أنكر بعضهم على بعض، فقالوا: «ما له أهَجَر؟»، أي: لِم تنكرون عليه الكتاب وهو لا يَهْجُر أصلا.

وهذان الوجهان يؤكدان ما سبق مِن الأقوال، وهما أحسن ما نعتمده مِن الاحتمال.

فإن قيل: فما تعملون في قولهم: «اسْتَفْهِمُوه»، فإنه نَصٌّ على أنَّهم كانوا على شك

---

(1) في الأصل (التقرير)، وعليها علامة التصويب، وفي هامشه: «التـ...»، لم يظهر بسبب القطع، والتصويب مما سبق قريبا مِن كلام المصنف عند قوله: «استفهامه تقريع لا استعلام».

في ذلك، ولا يكون الشك إلا مع جواز أنهم يجيزون عليه الهُجْر، وهو الذي أردناه.

قلنا: الجواب عن ذلك: أنَّ قولهم: «اسْتَفْهِمُوه» يحتمل أمرين: [127/أ]

أحدهما: يعود على الوجه الأول الذي ذكرناه مِن خطاب المنافق الذي قدَّرناه مخاطَبا بقولهم: «ما له أهَجَر؟»، أي: «ما له عندكم يا منافقين أهَجَر، استفهموه»، أي: «استفهموه تجدوه لم يَهْجُر».

وهذا أحسن شيء في التقدير.

والأمر الثاني: يعود على الوجه الثاني مِن خطاب بعض الصحابة لبعضهم، فيكون معناه: «نحن كلنا عالمون بأنه لا يَهْجُر، فلم يمنع بعضنا بعضا مِن كتابه أو خطابه، استفهموه تجدوه لم يَهْجُر، كما نحن نعلم مِن حاله ذلك، فنحن جميعا على هذا».

فلا شك إذًا على أحد هذين الأمرين.

وهذا أحسن تقدير، وكلاهما ممكن، والله أعلم.

❊ ❊ ❊

فصلٌ

وأما الرواية المنفردة[1]:

وهي رواية: «هَجَرَ» على الفعل الماضي، فقد سقطت باجتماع الحفاظ على خلافها، ويد الله مع الجماعة.

وقد تأولها جماعة مِن العلماء على الوجه الأول السابق.

وقد يكون ذلك مِن قائله دَهَشًا مِن عظم ما شاهد مِن حال النبي ﷺ وشدةِ وجعه [127/ب] والوصيةِ والاستخلافِ مِن بَعده.

وقد يَدْهَش الإنسان في موضعين؛ مِن شدة الخوف، ومن شدة الفرح، فلا يضبط كلامه، ولا يُثَقِّفُه، فتصدر منه ألفاظ لا تكون مِن مُراده.

ولهذا نظائر مِن صحيح الأخبار:

منها في «صحيح مسلم»[2] مِن حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ:

«لَلَّه أشد فرحا بتوبة عبده حين يتوب إليه مِن أحدكم كان على رَاحِلته بأرض فَلَاة، فانفلتَتْ منه، وعليها طعامه وشرابه، فَأَيِس منها، فأتى شجرة، فاضطجع في ظِلِّها، قد أَيِس مِن رَاحِلته، فبينا هو كذلك إذا هو بها قائمةً عنده، فأخذ بِخِطامها، ثم قال مِن شِدَّة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ مِن شدة الفرح».

قوله: «لَلَّه» اللام لام الابتداء، كقولهم: «لَزيد أفضل من عمرو».

---

(1) على هامشه: (بلغ مقابلة بأصل المؤلف).

(2) (2747[7]).

وقوله: «أَفْرَحُ» هاهنا أي: «أرضى»[1]، لأنَّ الرِّضا مِن صفات الله تعالى، وليس الفرح منها، وهو: «السرور وانبساط النفس»، لأنه [128/أ] مِن صفات المخلوقين[2]، وهو -جل وعلا- منزه عن السرور والحُزن.

و«الفرح» في كلام العرب على وجوه:

منها «الفرح» بمعنى: السُّرور، ومِن ذلك قوله جل وعلا: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم بِرِيحٖ طَيِّبَةٖ وَفَرِحُواْ بِهَا﴾[يونس: 22]، أي: «سُرُّوا بها»، هذا المعنى لا يليق بالله سبحانه،

---

(1) الله -سبحانه وجل شانه- يفرح فرحا يليق بجلاله، ونؤمن به، ولا نصرفه عن ظاهر لفظه، فالفرح معلوم في اللغة -وهو غيرُ الرضا-، وكيفيته وصِفته لله -تعالى- مجهولة عندنا ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾، والإيمان به واجب، هذه قاعدة أصَّلها الإمام مالك وعامة سلف الأمة، وهي مُطَّردة في جميع الصفات، فالقول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر.

والأخبار الثابتة دَلَّت على أنَّ الله سميع، بصير، قدير، حليم، حكيم، رحيم، يرضى، ويفرح، ويُحِب، ويغضب، ويسخط، ويمقت، يفعل ما يشاء، ويصف نفسه بما شاء مِن صفات الكمال ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[الشورى: 11].

قال الإمام البغوي في «شرح السنة» (1/ 170-171): «فهذه ونظائرها صفاتُ الله تعالى، ورَد بها السَّمْع، يجب الإيمان بها، وإمرارها على ظاهرها، مُعرِضًا فيها عن التأويل، مُجتنبًا عن التشبيه، معتقدًا أنَّ الباري -سبحانه وتعالى- لا يُشبه شيءٌ مِن صفاتِه صفاتِ الخَلْقِ، كما لا تُشبه ذاتُه ذواتِ الخلق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، وعلى هذا مضى سلف الأمة، وعلماء السنة، تَلَقَّوها جميعًا بالإيمان والقَبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووَكَّلوا العلم فيها إلى الله عز وجل».اهـ

(2) هذه صِفة المخلوق، وأما الخالق فله صفات تليق بجلاله، والاشتراك في مبنى الاسم لا يستلزم الاشتراك في المعنى، فالله يسمع ويبصر، والمخلوق يسمع ويبصر، لكن سمعَ الله وبصرَه لا يَعلم كيفيته إلا الله -سبحانه وتعالى-، فكذلك فَرَحُه لا يَعلم كيفيته إلا هو.

لأنه يقتضي الشهوة والحاجة إليه، ونَيل المنفعة به، تعالى الله عن ذلك.

ومنها «الفرح» بمعنى البَطَرِ والأَشَرِ، مِن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾[الحديد:23]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡفَرِحِينَ﴾[القصص: 76]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَفَرِحٞ فَخُورٌ﴾[هود: 10]، يعني بذلك: فَرَحَ البَطَرِ والأَشَرِ، ومنه قول الشاعر:

وَلَسْتُ بِمِفْرَاحٍ إِذَا الدَّهْرُ سَرَّنِي وَلَا جَزِعٌ مِنْ صَرْفِهِ المُتَقَلِّبِ[1]

ومنها: أن يكون بمعنى الرضا، مِن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾[المؤمنون: 53]، أي: راضون[2].

ولَمَّا كان مَن سُرَّ بالشيء فقد رضيه، قيل: «إنه به فرح»، على معنى: «إنه به راضٍ»[3].

وقوله: «أَيِسَ»، يقال: «أَيِسَ» و«يَئِسَ» لغتان عند أهل اللغة.

وقد كان الناس [128/ب] في مرض رسول الله ﷺ حاروا وطاشت عقولهم.

---

(1) البيت من الطويل، أنشده هدبة بن خشرم العذاري. [الشعر والشعراء لابن قتيبة (2/ 694)]

(2) وقد فُسِّرت الآية بالسرور أيضا، فرجع الأمر إلى ما قبله، وبَين المعاني تداخل، قال الطبري في تفسيره (18/ 499): «﴿كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ يقول: بما هم به متمسكون من المذهب، ﴿فَرِحُونَ﴾: **مسرورون**، يحسبون أنَّ الصواب معهم دون غيرهم».

(3) ذُكر «الرضا» في نصوص، وذُكر «الفرح» في نصوص أخرى، والاختلاف في المبنى يقتضي تغايرا في المعنى يليق بالمقام، وبما تفهمه العرب مِن ظاهر اللفظ وإطلاقه، ولم يكن السلف يُغَيِّرون المعاني ويصرفونها عن ظاهرها، قال ابن عُيينة: «كلُّ ما وَصف الله -تعالى- به نفسَه في كتابه، فتفسيرُه قِراءَتُه، والسُّكوتُ عليه، ليس لأحد أن يُفَسِّره إلا الله -عز وجل- ورُسُلُه» اهـ، وقوله: «تفسيره قراءته» أي: ظاهره، و«السكوت عليه» عدم الخوض في كيفيته مع الإيمان به، وإنما بدأ التأويل وصرف المعاني عن ظاهرها لمَّا دبَّ إلى بعض الفِرَق الغُلو في التنزيه، وهم لم يَصْرِفوا اللفظ عن ظاهره إلا بعد أنْ استقر عندهم تشبيه الخالق بالمخلوق.

وأما يومُ موته؛ فاختلفت أحوالهم:

فأُقْعِدَ عَلِيٌّ، وَخَرِسَ عُثْمَانُ، وَخُبِلَ عُمَرُ[1]، وجعل يقول: «والله، ما مات رسول الله ﷺ»، على ما ثبت في «الصحيح».

قالت عائشة -في «صحيح البخاري»[2]- وقال عمر: «والله، ما كان يقع في نفسي إلا ذاك، ولَيَبْعَثَنَّه الله فَلَيَقْطَعَنَّ أيديَ رجالٍ وأرجلَهم ...» الحديث بطوله.

فجاء أبو بكر فكشف عن رسول الله ﷺ، فقَبَّلَه، وقال: «بأبي أنت، طِبْتَ حيًّا وميتًا، والذي نفسي بيده لا يذيقنك الله الموتتين أبدا».

ثم خرج، فقال: «أيها الحالف على رَسْلِك».

فلما تكلم أبو بكر؛ جَلسَ عمر، فحمد الله أبو بكر، وأثنى عليه، وقال: «أَلَا مَن كان يَعبد محمدًّا، فإنَّ محمدًّا قد مات، ومَن كان يعبد الله، فإنَّ الله حي لا يموت، وقال: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾[الزمر: 30]، وقال: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: 144]». [129/أ]

قال: فَنَشَجَ الناس يبكون.

أخرجه البخاري في «صحيحه».

---

(1) قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (رقم:4409): «حديث عائشة لما مات رسول الله ﷺ اقتحم الناس حين ارتفعت الرنة، وسجى رسول الله ﷺ الملائكة بثوبه، فاختلفوا، فكذَّب بعضهم بموته، وأخرس بعضهم، فما تكلم إلا بعد البُعد، وخَلَّطَ آخرون ومعهم عقولهم، وأُقعد آخرون، وكان عمر بن الخطاب ممن كذَّب بموته، وعليٌّ فيمن أُقعد، وعثمان فيمن أُخرس، ...»، قال: «لم أجد له أصلا وهو منكر». اهـ، وأما حال عمر فستأتي مفصلة في الصحيح.

(2) (3667) (3668).

وفي رواية مِن «صحيح البخاري»[1]: قال الزهري: وأخبرني سعيد بن المسيَّب: أنَّ عمر بن الخطاب قال: «والله، ما هو إلا أنْ تلاها أبو بكر -يعني: قوله: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ ... الآية- عَقِرْتُ وأنا قائم، حتى خَرِرْتُ إلى الأرض، وأيقنت أنَّ رسول الله ﷺ قد مات».

قال أهل اللغة: يقال: «عَقِرَ[2] الرجل» -بالقاف-: إذا سقط إلى الأرض مِن قامَته.

ورواه يعقوب[3] بالفاء، كأنه مِن «العَفَرِ»، وهو: «التراب».

وصوَّب ابن كَيْسان[4] الروايتين.

وقوله: «على رَسْلِك» -بفتح الراء وكسرها-، فمعنى الفتح: «اللِّين»، ومعنى الكسر: «التُّؤَدَة»، وبكسر الراء: «اللَّبَنُ خاصة[5]».

وقوله: «فَنَشَجَ الناس»: صوت معه ترديد، كما يُردِّد الصبي بكاءه في صدره، وهو بكاء فيه تحزين.

***

---

(1) (4454).

(2) عَقِر: «كفرح، فجئه الروع فدهش، فلم يقدر أن يتقدم أو يتأخر».[تاج العروس (13/ 112)]

(3) يعقوب بن إسحاق السِّكِّيت.

(4) محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي.

(5) «الرِّسْل»: اللَّبَنُ ما كان، وقيده في التوشيح -تَبَعا لأهل الغريب- بالطَّرِيِّ، يقال: كَثُرَ الرِّسْل العامَ، أي: كَثُرَ اللَّبَنُ. [تاج العروس (29/ 70)].

فصل

وأما الكتاب الذي أراد أن يكتبه ﷺ:

فقيل: أراد به الخلافة، بدليل ما ثبت عن عائشة زوجه -وهي أعلم الناس به، وهي التي مَرَّضته وتَوَلَّته في بيتها- قالت: قال لي رسول الله [129/ب] ﷺ: «ادْعِي لي أبا بكر أباك وأخاك حتى أكتب كتابا، فإني أخاف أن يتمنى متمَنٍّ، ويقول قائل: أنا أولى، ويأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر».

أخرجه مسلم[1] في «صحيحه»، في «فضائل أبي بكر».

وأخرج البخاري[2] في «باب الاستخلاف»، في الحديث الطويل في قوله ﷺ لعائشة: «بل أنا وارأساه، لقد هَمَمْتُ -أو أَرَدْتُ- أنْ أُرسل إلى أبي بكر وابنه وأعهدَ، أنْ يقول القائلون، أو يتمنى المتمنون»، ثم قُلت: يأبى الله ويدفع المؤمنون، أو يدفع الله ويأبى المؤمنون».

وكلا الحديثين لا مطعن فيهما عند أهل النقل في النقل إلى عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

ورواه بعضهم: «أنْ أُرْسِلَ إلى أبي بكر أو آتيه».

هكذا رواه أبو ذَرٍّ الهَرَوي، وهو عندهم تصحيف -وهو الذي روى أيضا: «هَجَرَ» والحُفاظ على خلافها- لأنَّ إتيانه أبا بكر -وهو في تلك الحال مِن شدة المرض- يَبْعُد[3]، وإنما هو: «إلى أبي بكر وابنه» كما قيده الحفاظ.

---

(1) (2387 [11]).

(2) (7217).

(3) قال ابن حجر في فتح الباري (10/ 125): «في هذا التعليل نظر، لأنَّ سياق الحديث يُشعر بأنَّ ذلك =

ويكون فائدة إحضار عبد الرحمن ابنه أنْ يكتب الكتاب [130/أ] أو يكون هو وأبوه شاهدَين عليه أنْ يستخلف مَن شاء، لِمَا صحَّ عن عمر بن الخطاب -من جميع الطرق- عن عبد الله بن عمر، قال: «قيل لعمر: ألا تستخلف؟ قال: إنْ أستخلف فقد استخلف مَن هو خير مني؛ أبو بكر، وإنْ أترك فقد تَرك مَن هو خير مني؛ رسولُ الله ﷺ»[1].

يعني: أنه ﷺ لم يستخلف نصًّا وتصريحًا، بل إشارةً وتلويحًا.

وأخرجا في «الصحيحين»[2] حديث المرأة التي سألت رسول الله ﷺ شيئا، فأمرها أنْ ترجع إليه، فقالت: يا رسول الله، أرأيتَ إنْ جئتُ فلم أجدكَ؟ -قال جُبَير بن مُطْعِم: كأنها تعني الموت- قال: «فإنْ لم تجديني فأتي أبا بكر».

قال الشافعي: «فيه دليل على خلافة أبي بكر».

حكاه عن الشافعي الإمام أبو عمر ابن عبد البر في كتاب «التمهيد»[3] -وعندي منه أصل مؤلفه رضي الله عنه.

فلم يستخلفْ عُمرُ أحدًا، وجعلها شورى بين السِّتَّة الذين مات رسول الله ﷺ وهو عنهم راضٍ.

وأيضا؛ فإنَّ الصِّدِّيق لو كان عنده نصٌّ لما طَلَبها لغيره، فقال في سقيفة [130/ب] بني ساعدة للأنصار ما هذا نصه:

= كان في ابتداء مرضه ﷺ، وقد استمر يصلي بهم وهو مريض، ويدور على نسائه، حتى عجز عن ذلك وانقطع في بيت عائشة».

(1) رواه البخاري (7218) ومسلم (1823[11-12]).

(2) البخاري (7220) ومسلم (2386[10]).

(3) (22/ 126).

«نحن الأمراء، وأنتم الوزراء، فقال حُبَاب بن المنذر: لا -والله- لا نفعل، منا أمير ومنكم أمير، فقال أبو بكر: لا، ولكنا الأمراء وأنتم الوزراء، هم أوسط العرب دارا وأعربهم أحسابا، فبايِعوا عمرَ أو أبا عبيدة بن الجراح، فقال عمرُ: بل نبايعك أنت، فأنت سيدنا وخيرنا، وأحبنا إلى رسول الله ﷺ، فأخذ عمر بيده فبايعه»[(1)].

وللحديث طرق بألفاظ وزيادات كلها صحيحة بإجماع أهل النقل.

فصل:

ولا خلاف بين المسلمين أنَّ أبا بكر قدَّمه رسول الله ﷺ على الصلاة -وهي عُظْمُ الدين- وكانت إليه ﷺ، لا يجوز أنْ يتقدَّم إليها أحدٌ بحضرته، فلمَّا مرض استخلف عليها أبا بكر، والصحابةُ العظماءُ حضورٌ؛ منهم عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم[(2)].

ونَصَّ رسول الله ﷺ عليه، وأسند هذا الأمر العظيم إليه بقوله، بإجماع أهل الصحيح: «مروا أبا بكر فليُصَلِّ للناس»، فقالت عائشة: إنَّ أبا بكر إذا قام [131/أ] في مقامك لم يُسمِع الناسَ مِن البكاء، فمُرْ عمرَ فليُصَلِّ للناس.

قالت عائشة: فقلت لحفصة: قولي له: إنَّ أبا بكر إذا قام في مقامك لم يُسمِع الناسَ مِن البكاء، فمُرْ عمرَ فليُصَلِّ للناس، ففعلَتْ حفصة.

فقال رسول الله ﷺ: «إنكن لأنتن صواحب يوسف، مروا أبا بكر فليُصَلِّ للناس».

فقالت حفصة لعائشة: ما كنت لأصيب منكِ خيرا.

---

(1) رواه البخاري (3668).

(2) نحوه في «التمهيد» لابن عبد البر(22/ 125).

هذا نصُّ «الموطأ»[1]، وهو حديث مجمع على صحته، مُخَرَّج في «الصحيحين»[2] وغيرهما.

وإنما كرهت عائشة إمامة أبيها -فيما ثبت باتفاق عنها- أنْ يتشاءم الناس بأول مَن يقوم في مقام رسول الله ﷺ، فيقولون: إنه لم يُرَ إِمامًا إلا في مرض رسول الله ﷺ وحين موته، فقالت ما قالت، فأَنكر رسول الله ﷺ ذلك عليها وعلى حفصة، وقال: «إنكنَّ صواحب يوسف»، يريد: إنكنَّ فتنة، قد فتنتن يوسف وصدَدْتُنَّه عن الحق قديما، يريد النساء؛ ويعنيهِنَّ بذلك.

وهذا كلام خرج على غضب، لاعتراضهنَّ له [131/ب] وهُنَّ أمهات المؤمنين، وخير نساء العالمين.

وكذلك قول حفصة لعائشة رضي الله عنها: «ما كنت لأصيب منك خيرا» على جهة الغضب عليها، لأنها عرَّضتها لِمَا كَرِهَه رسول الله ﷺ منها مِن القول بتقديم عمر على أبي بكر، فلَقِيَتْ مِن رسول الله ﷺ ما لا يَسُرُّهَا مِن إنكارِه عليها وانتهارِها، فرجَعتْ تلوم عائشة، إذْ كانت سبب ذلك.

فصلى أبو بكر بالناس مدة مرض رسول الله ﷺ.

وقد اختلفوا في مدة مرضه:

فقيل: كان أربعة عشر يوما، وقيل: ثلاثة عشر [يوما][3]، وقيل: اثني عشر يوما.

ابتدأه صُدَاع، وتمادى به.

---

(1) (591-الأعظمي).

(2) البخاري (679) ومسلم (418[94]).

(3) عليه علامة الإلحاق، ولم يتبين في الهامش الكلام الملحق، وأثبتُّ ما يتناسب مع السياق.

ولا خلاف أنه لم يُصَلِّ بالناس مِن الصحابة سواه، وأنه كان خليفتَه ﷺ عليها، وبذلك كان يكتب: «مِن خليفة رسول الله ﷺ».

إلا ما حكى ابن أبي خَيْثَمَة[1] عن إبراهيم بن سعد عن محمد بن إسحاق، بسنده إلى عبد الله بن زَمْعة[2] بن الأسود، قال: قلتُ لِعُمر: صَلِّ بالناس -وأبو بكر غائب في مرض رسول الله ﷺ- فلما كبَّرَ سمع رسولُ الله ﷺ صوتَه [132/أ] فقال: «وأين أبو بكر!؟ يأبى الله ذلك والمسلمون، يأبى الله ذلك والمسلمون» مرتين.

فبعث إلى أبي بكر، فجاء -بعد أنْ صلى عمر تلك الصلاة- فصلى بالناس.

---

(1) رواه ابن عبد البر في التمهيد (22/ 128) من طريق قاسم عن أحمد بن زهير وهو ابن أبي خيثمة عن أحمد بن محمد بن أيوب عن إبراهيم بن سعد، به، ورواه أحمد في المسند (31/ 203) عن يعقوب، وأبو داود في سننه (4460) من طريق محمد بن سلمة، كلاهما عن إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق عن ابن شهاب الزهري عن عبد الملك بن أبي بكر عن أبيه عن عبد الله بن زمعة، به، ورواية أحمد مطولة، وفي آخرها: «قال عبد الله بن زمعة: قال لي عمر: وَيْحَك، ماذا صنعت بي يا ابنَ زمعة؟ والله ما ظننتُ حين أمرتني إلا أنَّ رسول الله ﷺ أَمَرك بذلك، ولولا ذلك ما صَلَّيْتُ بالناس. قال: قلتُ: والله ما أمرني رسول الله ﷺ، ولكن حين لم أرَ أبا بكر رأيتُكَ أحقَّ مَن حَضَرَ بالصلاة».

ورواه أبو داود (4661) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق عن ابن شهاب الزهري عن عبيد الله بن عبد الله ابن عتبة عن عبد الله بن زمعة، بنحوه.

و«محمد بن إسحاق»، و«عبد الرحمن بن إسحاق»، راويا الحديث عن الزهري، فيهما كلام.

ورواه أحمد في المسند (40/ 67-68) عن عبد الأعلى عن معمر -وهو «ثقة ثبت»- عن الزهري عن عبيدالله بن عبد الله بن عتبة، مطولا، إلا أنه جعل القصةَ مُعْضَلةً، وبمثله أخرجه عبد الرزاق في المصنف (5/ 432)، وفيه: قال معمر: قال الزهري: وقال النبي ﷺ لعبد الله بن زمعة.

ورواية معمر أقوى وأثبت من رواية محمد بن إسحاق وعبد الرحمن بن إسحاق، والخبر ضعيف لإعضاله.

(2) ضبط في الأصل بفتح الميم وسكونها، وكتب عليه (معًا).

قال المؤلف -ذو النَّسَبَين عفا الله عنه-:

وابن إسحاق «صاحب السيرة» قد كذَّبه هشام بن عروة وإمام دار الهجرة مالك بن أنس وغيرهما، فسقط قوله، ولذلك لم يُخَرِّج هذا الحديثَ أهلُ «الصحيح».

وكان رجوع الأنصار يوم سقيفة بني ساعدة بكلامٍ قاله عمر بن الخطاب: «نشدتكم الله، هل تعلمون أنَّ رسول الله ﷺ أمر أبا بكر أنْ يصلي بالناس؟».

قالوا: «اللهم نعم».

قال: «فأيكم تطيب نفسه أنْ يزيله عن مقام أقامه رسول الله ﷺ؟».

فقالوا: «كلنا لا تطيب نفسه، ونستغفر الله».

خرجه الإمام أبو عمر ابن عبد البر في كتاب «الاستيعاب»[1] عن عبد الله بن مسعود -في ترجمة أبي بكر مِن حرف العين-

فالصلاة عَلَم الدِّين، وبها قِوَامه، وعَرَف الصحابة [132/ب] ذلك مِن غرض رسول الله ﷺ، فبايعوا أبا بكر الصديق، فَخِيرَ لهم في ذلك، ونفعهم الله به، فقاتل أهلَ الرِّدَّة، وقاتل مُسَيْلمة وأصحابه -وهم أولوا بأس شديد- فقتله، وحصد شوكتهم، وسبى حريمهم وذريتهم، وعدل في الرعية، وقسم بالسوية، وسار بسيرة رسول الله ﷺ حتى توفاه الله حميدا، وأقام به الدين، وأعزَّ به المهتدين.

---

(1) رواه ابن عبد البر في الاستيعاب (ص376-377) والتمهيد (22/ 127) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، والنسائي في السنن (777) من طريق عاصم، كلاهما عن زر عن ابن مسعود، ابن عبد البر بلفظه، والنسائي بنحوه، قال ابن رجب في فتح الباري (3/ 384): «خرجه الإمام أحمد، وعلي بن المديني، وقال: هو صحيح، والحاكم، وقال: هو صحيح الإسناد».

وأما قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه: «حسبنا كتاب الله»، أي: كافينا كتاب الله.

وقد انتقد ذلك عليه جماعة مِن أهل البدع، وقالوا: كيف يردهم عن كتاب رسول الله ﷺ؟ وهو المُبَيِّن لكتاب الله تعالى، وهو الشارع، وأكَّدُوه بقول حبر القرآن عبد الله بن عباس: «إنَّ الرَّزِية كلَّ الرَّزِية ما حال بين رسول الله ﷺ وبين أنْ يكتب لهم ذلك الكتاب، مِن اختلافهم ولغطهم».

و«**اللَّغَط**»: اختلاط الأصوات والكلام حتى لا يفهم.

والجواب: [133/أ] أنَّ رسول الله ﷺ كان في حَجَّته التي مات بعدها مِن تلك السنة قال -ما هذا نصه-:

عن زيد بن أرقم -وكان مِن فضلاء الصحابة- قال:

قام رسول الله ﷺ بواد بين مكة والمدينة -يُدعى خُمًّا- فخَطَبنا، ثم قال: «إنما أنا بشر، أوشِك أنْ أُدْعى فأجيبَ، ألا وإني تارك فيكم ثقلين؛ أحدهما كتاب الله -حبل الله- مَن اتبعه كان على الهدى، ومَن تركه كان على الضلالة، -ثم قال:- أهل بيتي، أُذَكِّرُكم الله في أهل بيتي -ثلاث مرات-».

أخرجه مسلم في «صحيحه»[1].

فيكون عمر رضي الله عنه أشار بقوله: «حسبنا كتاب الله» إلى هذه الوصية التي كانت قد سبقت مِن النبي ﷺ في اتباع كتاب الله تعالى، لأنها آخر وصية، وكان عمر حاضرها.

ثم معنى آخرَ يعتضد به هذا المعنى؛ وهو أنَّ عمر رضي الله عنه كان أشفق على رسول الله ﷺ مِن أنْ يَتعَب في تكليف كُتَّابه وإملائه وهو على حال مِن المرض، لأنه كان الذي

---

(1) (2408[37]).

يُملي الكتب على كُتَّابه، وقد سبقت وصيته ﷺ باتباع كتاب الله تعالى، [133/ب] فيُكْتَفَى بتلك الوصية، ولا يُكَلَّف ما يُدْخِل عليه تَعَبا في مرضه.

وهذا أحسن تقدير[1]، والله أعلم.

فصل نختم به الكتاب

قال العلماء: كانت الخيرة فيما جرى مِن عدم النصِّ على واحد مُعَيَّن، وأنَّه لا كتاب ولا غيره، لأنه كان حكم الله -تعالى- في الأمة؛ وهو أنْ يَخْرُجَ ﷺ مِن بينهم ويترك أمرهم بعد كمال الدِّين وتقرير الشريعة، حتى يَنْصِبوا مَن يَرَوْنَه أهْلًا.

وأُمَّتُه لا تَجْتَمع على ضَلال، فإذا أجمعوا على واحدٍ وَجَب الانقيادُ إليه.

ولو كتب كتابا فخالفه بعضهم لكفر بذلك، لأنَّ الله -تعالى- أوجب طاعته، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[النور: 63]، فشدَّدَ الوعيد على مَن خالف أَمْرَه، وعَظَّم وَشَرَّف قدره.

فكان تَرْكُ الكتاب أولى، وحكمةً مِن الله -تعالى- هي الأَحرى، ولم يَمْشِ ذلك صلاحا منه -تعالى- ورحمة للأمة، ونَظَرًا لمُتَّبِعي نبي الهدى والرحمة، الذي بعثه داعيا إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾[الأنفال: 42]. [134/أ].

فاجتَهَدَ على بَيِّنَةٍ مِن ربِّه في الجهاد، وأظهر الجَلَدَ في مواطن الجِلاد، حتى بَسَق الحقُّ وظَهَر، وزهق الباطل ودَثَر، ودعاه الله جل جلاله إليه ﷺ بعدما ارتفعت به أعلام الهُدَى واضحة، واستنارت شريعته لائحة، وقطع الله به دابر القوم الذين ظَلَموا، وأضل

(1) ينظر ما كتب هامش (ص:13-14)، فقد ذكرتُ أمثلة لشفقة عمر بن الخطاب، وكراهية تأذي النبي ﷺ.

أعمالهم، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ﴾[محمد: 11].

وخَلَفَه مَن اقتفى أثره، ومشى على منهاجه القويم وسَنَنِه، وقام بوظائف دينه وسُنَنِه، وتابعهم على ذلك التابعون لهم بإحسان، حتى إلى الآن، لا يَنْجِم للكفر قَرْن إلا رُضِخ، ولا يَنْعِق به ناعق إلا شُدِخ، ولا جُيِّشَ له جَيْشٌ إلا عُكِس، ولا رُفِع له علم إلا نُكِّس، ولا سَرَتْ لَهُ سَرِّية إلا نُكِّبَت، ولا طلعت له طليعة إلا سُلِبَت، ولا أوقدت له نار حرب إلا خَبَت، ولا أُجْرِيت له خيل إلا كَبَت، ولا أُنْضِيَت له سيوف إلا نَبَتْ، ولا أُعْمِلت له عوامل إلا تلاشت، ولا فُوِّقَت له سهام إلا طاشت، نُصْرَة لنبيه، وأَمِينه على وحيه، وصفيِّه، وعَقْدًا لدينه دون حَلِّه، كما وعد، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ﴾[التوبة: 33]، ورَفَعَ بِرَفْعِ دُجَى خَطْبِه ثِقَل [134/ب] إصره وكَلِّه.

صلَّى الله عليه صلاةً لا تَنقطِع مدى الأنفاس، كما جعل دينه هو الظاهرَ القائمَ يتبعه كلُّ الناس، وأبقى لنظامه وإقامته في قانون قُوَّامه ملوكا يقيمون ميزان العدل، ويَنْزِلون منازل الإفضال والفضل.

وأَبْقَى مولانا السلطانَ -الملكَ الكاملَ العادلَ العالمَ الفاضلَ ناصرَ الدنيا والدين عِزَّ ملوك المسلمين ظهيرَ أمير المؤمنين- يُقيم للإسلام حدودًا، ويُسْعِد له جُدُودًا، ولا يَبْرَح به مَسْعُودًا، ما لاحَ برقٌ وسطع، وأَفَلَ كوكبٌ وطلع.

[1]وهذه مسألةٌ بديعة النظام، مستوفيةٌ شروطَ الكمال والتمام، قد أشرقت شمس الفصاحة في أرجائها، وفاقت في أفق البلاغة -بما تضمنته مِن الذَّبِّ عن الصحابة- على

---

(1) من هذا الموضع إلى آخر الكتاب نقله ابن الشعار تلميذ المؤلف في «عقود الجمان» (5/ 196).

أَكْفَائها، فهي روضة تَتَنَزَّه مُقَلُ الخواطر في أنحائها.

[1] فَنَرْجِسُهَا يَحْكِي عُيُونًا وَوَرْدُهَا   خُدُودًا جَرَتْ أَجْفَانُ عُشَّاقِهَا دَمَا
وَإِنْ هَبَّ مُعْتَلُّ النَّسِيمِ تَأَرَّجَتْ   وَفَاحَ بِمِسْكٍ نَشْرُهَا وتَنَسَّمَا

وذلك بفضل الله وطَوْلِه، وبسعادة مَن استُنْبِطت مِن أجلِه؛ [135/أ]

[2] أَعَمُّ الوَرَى جُودًا وَأَرْفَعُهُمْ ذُرًا[3]   وَأَرْجَحُهُمْ حِلْمًا[4] وَأَمْنَعُهُمْ حِمَى
وَأَعْظَمُهُمْ مُلْكًا وَأَنْدَاهُمُ يَدًا   وَأَجْدَرُهُمْ عَفْوًا إِذَا مَا تَحَكَّمَا
وَأَتْقَى وَأَنْقَى سِيرَةً وَسَرِيرَةً   وَأَجْمَلُ بَلْ أَبْهَى وَأَعْلَا تَعَظُّمَا[5]

تَمَّ الغَرَضُ المَقْصُودْ   والله تَعَالَى المَشْكُورُ المَحْمُودْ

والحمد لله وحده، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله وصحبه، وسلم تسليما كثيرا.

كتبه لنفسه العبد الفقير إلى الله الغني

أصغرُ عَبيد الله؛ محمد بن محمد بن يحيى السَّبْتِي -عفا الله عنه ورحمه-.



---

(1) الأبيات من الطويل.

(2) الأبيات من الطويل.

(3) «الذُّرا» بالضم -جمع «ذُروة»-: أَعْلَى الشيء. [تاج العروس (38/ 87)].

(4) في عقود الجمان: (عقلا).

(5) في عقود الجمان: (معظما).

قائمة المصادر

* **الإبانة في اللغة العربية**: سلمة بن مسلم الصحاري

مجموعة محققين/ وزارة التراث القومي والثقافة/ عمان/ ط1/ 1420هـ

* **الابتهاج في أحاديث المعراج**: ابن دحية عمر بن الحسن الكلبي

رفعت فوزي عبد المطلب/ مكتبة الخانجي/ مصر/ ط1/ 1417هـ

* **أحكام القرآن**: ابن العربي محمد بن عبد الله

محمد عبد القادر عطا/ دار الكتب العلمية/ لبنان/ ط3/ 1424هـ

* **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: القسطلاني أحمد بن محمد

المطبعة الأميرية/ مصر/ ط7/ 1323هـ

* **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري

عادل مرشد/ دار الأعلام/ الأردن/ ط1/ 1423هـ

* **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: القاضي عياض بن موسى

يحيى إسماعيل/ دار الوفاء/ مصر/ ط1/ 1419هـ

* **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: مغلطاي بن قليج بن عبد الله

عادل محمد/ الفاروق الحديثة/ مصر/ ط1/ 1422هـ

* **الآيات البينات في ذكر ما في أعضاء رسول الله ﷺ من المعجزات**: ابن دحية عمر بن الحسن

جمال عزون/ مكتبة العمرين العلمية/ الإمارات/ ط1/ 1420هـ

* **تاج العروس من جواهر القاموس**: المرتضى الزبيدي محمد بن محمد

مجموعة محققين/ وزارة الإرشاد والأنباء/ الكويت/ 1385هـ

* **التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة**: القرطبي محمد بن أحمد

الصادق بن محمد/ مكتبة المنهاج/ السعودية/ ط1/ 1425هـ

* **تفسير ابن عطية** = المحرر الوجيز

* **تفسير البغوي** = معالم التنزيل

* **تفسير الطبري** = جامع البيان عن تأويل آي القرآن

* **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد**: ابن عبد البر يوسف بن عبد الله النمري

مجموعة محققين/ وزارة الأوقاف/ المغرب/ ط1

* **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: الطبري محمد بن جرير

عبد الله بن عبد المحسن التركي/ دار هجر/ مصر/ ط1/ 1422هـ

* **الجامع المسند الصحيح المختصر**: البخاري محمد بن إسماعيل

محمد زهير بن ناصر الناصر/ دار طوق النجاة/ لبنان/ ط1/ 1422هـ

* **حديث رزية يوم الخميس في الصحيحين دراسة نقدية تحليلية**:

عبد القادر بن مصطفى المحمودي

* **دلائل النبوة**: البيهقي أحمد بن الحسين

عبد المعطي قلعجي/ دار الريان للتراث/ مصر/ ط1/ 1408هـ

* **سنن ابن ماجه**: ابن ماجه محمد ين يزيد

عصام موسى هادي/ دار الصديق/ السعودية/ ط1/ 1431هـ

* **سنن أبي داود**: أبو داود سليمان بن داود

عصام موسى هادي/ دار الصديق/ السعودية/ ط1/ 1434هـ

* **سنن النسائي**: النسائي أحمد بن شعيب

زبير علي/ دار السلام/ السعودية/ 1430هـ

* **سير أعلام النبلاء**: الذهبي محمد بن أحمد

مجموعة محققين/ مؤسسة الرسالة/ لبنان/ ط3/ 1405هـ

* **شرح السنة**: البغوي الحسين بن مسعود

شعيب الأرنؤوط/ المكتب الإسلامي/ لبنان/ ط2/ 1403هـ

* **شرح الشفا**: ملا القاري علي بن سلطان

عبد الله محمد الخليلي/ دار الكتب العلمية/ لبنان/ ط1/ 1421هـ

* **شرح صحيح البخاري**: ابن بطال علي بن خلف

ياسر بن إبراهيم/ مكتبة الرشد/ السعودية/ ط2/ 1423هـ

* **شرح صحيح مسلم للنووي** = المنهاج

* **صحيح البخاري** = الجامع المسند الصحيح

* **صحيح مسلم**: مسلم بن الحجاج

محمد بن إبراهيم بن رشود/ المعتني/ السعودية/ ط/ 1434هـ

* **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: ابن حجر العسقلاني أحمد بن علي

محب الدين الخطيب/ دار المعرفة/ لبنان / 1379هـ

* **فتح الباري شرح صحيح البخاري**: ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد

مجموعة محققين/ مكتبة الغرباء / السعودية/ ط1/ 1417هـ

* **الفروق اللغوية**: العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله

محمد إبراهيم سليم/ دار العلم والثقافة/ مصر

* **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**: ابن الشعار المبارك بن الشعار الموصلي

كامل سلمان الجبوري/ دار الكتب العلمية/ لبنان/ ط1/ 1426هـ

* **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ابن عطية عبد الحق بن غالب

عبد السلام عبد الشافي/ دار الكتب العلمية/ لبنان/ ط1/ 1422هـ

* **المحلى**: ابن حزم علي بن أحمد

أحمد محمد شاكر/ إدارة الطباعة المنيرية/ مصر/ ط1/ 1352هـ

* **مسند أحمد بن حنبل**: أحمد بن حنبل

مجموعة محققين/ مؤسسة الرسالة/ لبنان/ ط1/ 1416هـ

* **مصنف عبد الرزاق**: عبد الرزاق ابن همام الصنعاني

حبيب الرحمن الأعظمي/ المجلس العلمي/ ط1/ 1392هـ

* **المطرب من أشعار المغرب**: ابن دحية عمر بن الحسن الكلبي

إبراهيم الأبياري وآخرون/ المطبعة الأميرية/ مصر/ ط1/ 1374هـ

* **معالم التنزيل في تفسير القرآن**: البغوي الحسين بن مسعود

مجموعة محققين/ دار طيبة/ السعودية/ ط4/ 1417هـ

* **معالم السنن**: الخطابي حمد بن محمد

محمد راغب الطباخ/ المطبعة العلمية/ سوريا/ ط/ 1351هـ

* **المغني عن حمل الأسفار**: العراقي عبد الرحيم بن الحسين

أشرف عبد المقصود/ مكتبة طبرية/ السعودية/ ط1/ 1415هـ

* **منهاج السنة النبوية**: ابن تيمية أحمد بن عبد الحليم

محمد رشاد سالم/ جامعة الإمام / السعودية/ ط1/ 1406هـ

* **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: النووي يحيى بن شرف

المطبعة المصرية/ مصر/ ط1/ 1347هـ

* **المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار**: المقريزي أحمد بن علي بن عبد القادر

أيمن فؤاد سيد/ مؤسسة الفرقان/ لندن/ ط1/ 1424هـ

* **موطأ الإمام مالك**: مالك بن أنس

محمد مصطفى الأعظمي/ مؤسسة زايد/ الإمارات/ ط1/ 1425هـ

الفهارس العامة

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

